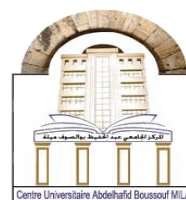




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

إشكالية عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2022

الأستاذ المشرف	إعداد الطلبة	
عزي فريال منال	حناش أسامة	1

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	لبيض ليندة
مشرفا ومقررا	عزي فريال منال
ممتحنا	باي مريم

السنة الجامعية 2023/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

بفيض الحب والتقدير نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من كان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في إتمام هذا البحث.

(لئن شكرتم لأزيدنكم) ولقول رسول الله عليه الصلاة والسلام (من لم يشكر الناس لم يشكر الله).

كما أخص بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة عزي فريال لما منحتها من جهد ووقت وتوجيهات وإرشادات والتي كانت سندا وعمونا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أهداء

إلى أسمى آيات العطاء البشريّ، أمي وأبي الغاليين،
أهدي ثمرة جهدي المتمثلة في هذا البحث المتواضع،
عسى أن أكون مصدر فخر لكما.

إلى اخوتي حسام، وردة، رامي

إلى أصدقائي عبد الرحمان، جابر، نوفل،

إلى كل شخص كان لي سندا

شكرا

ملخص الدراسة

يعد عجز الموازنة العامة من القضايا المالية البارزة التي تواجهها الدول، حيث يعكس الفجوة بين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة. يمثل العجز المالي تحديًا كبيرًا للاقتصاد، خاصة إذا استمر لفترات طويلة، لأنه يتطلب من الدولة البحث عن طرق لتمويل هذا العجز، مما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر وكذلك الحلول الممكنة في معالجة وتمويل هذا العجز لفترة الدراسة الممتدة من 2010-2022، وأيضاً الإصلاحات التي تحاول الجزائر تطبيقها من أجل نجاعة وفعالية أكثر اعداد وتنفيذ الموازنة حيث تتجلى مشكلة عجز الموازنة بشكل واضح نتيجة للتقلبات في أسعار النفط العالمية واعتماد الاقتصاد بشكل كبير على إيرادات المحروقات. هذا العجز المالي يدفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير مختلفة مثل تخفيض وترشيد الإنفاق العام، والاستدانة، إذ أن الجزائر الآن تعاني من العجز المزمّن أو الهيكلية بحيث وعلى الرغم من اعتماد الدولة على مجموعة من التدابير بحيث اعتمدت على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز بصفة كبيرة منذ سنة 2014، لتنتقل إلى ترشيد النفقات العامة سنة 2016، ومن سنة 2017 إلى 2019 اعتمدت على التمويل الغير تقليدي، وفي النهاية اعتمدت على الاستدانة الداخلية، إلا أن هذا الآليات التمويلية و التدابير لم تقضي على العجز بل ساهمت فقط في تخفيضه.

وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان إيرادات المحروقات كانت اهم عنصر في الموازنة العامة، وكذلك ضعف النظام الضريبي من حيث التحصيل والوعاء الضريبي، بحيث ارتقاع هذه الإيرادات تساهم في تراجع عجز الموازنة نظرا لان اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي يعتمد بصقة كبيرة على الثروات الباطنية، هذا ما تم استنتاجه من خلال الدراسة التحليلية لرصيد الموازنة العامة في الجزائر سنة 2010-2022.

الكلمات المفتاحية: العجز، الموازنة العامة، إيرادات المحروقات، التمويل الغير تقليدي، الجزائر

Study summary

The budget deficit is a prominent financial issue faced by countries, reflecting the gap between government revenues and public expenditures. A persistent budget deficit poses a significant challenge to the economy, particularly if it continues over an extended period, as it necessitates the government to seek ways to finance this deficit, potentially affecting economic and social stability.

This study aims to analyze the causes of the budget deficit in Algeria and explore possible solutions for addressing and financing this deficit during the period from 2010 to 2022. Additionally, it examines the reforms Algeria is attempting to implement to enhance the efficiency and effectiveness of budget preparation and execution. The issue of the budget deficit is prominently manifested due to fluctuations in global oil prices and the heavy reliance of the economy on hydrocarbon revenues.

The financial deficit compels the government to undertake various measures such as reducing and rationalizing public expenditure and borrowing. Despite the adoption of several measures, including relying heavily on the Revenue Regulation Fund to finance the deficit since 2014, rationalizing public expenditures in 2016, resorting to unconventional financing from 2017 to 2019, and finally relying on internal borrowing, these financial mechanisms and measures have not eliminated the deficit but have only contributed to reducing it. The study concludes with several key findings, primarily that hydrocarbon revenues are the most crucial element in the general budget, and the tax system is weak in terms of collection and tax base. The increase in these revenues contributes to the reduction of the budget deficit, as Algeria's economy is predominantly a rentier economy heavily dependent on subterranean wealth. This conclusion is drawn from the analytical study of the general budget balance in Algeria from 2010 to 2022.

Key words: deficit, general budget, revenues from hydrocarbons, Algeria.

فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	اهداء
III	ملخص بالعربية
IV	ملخص بالإنجليزية
VI	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
أ-د	مقدمة
الفصل الأول المفاهيم النظرية للموازنة العامة	
2	تمهيد الفصل الاول
3	المبحث الأول: الإطار العام حول الموازنة العامة
3	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة ومكوناتها
12	المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة ومبادئها
14	المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة
17	المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة
17	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة
18	المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة
22	المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة
31	المبحث الثالث: اليات تمويل وعلاج الموازنة العامة
31	المطلب الأول: السياسة الانفاقية ودورها في علاج وتمويل عجز الموازنة العامة
18	المطلب الثاني: الإيرادات العامة ودورها في علاج وتمويل عجز الموازنة العامة
الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 2010 الى 2022	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر
39	المطلب الأول: مسار الإصلاح المحاسبي في الجزائر
40	المطلب الثاني: دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر
41	المبحث الثاني: الإصلاح الموزناتي في الجزائر
41	المطلب الأول: المسار الإصلاحي ودوافع تحديث النظام الموزناتي

44	المطلب الثاني: محاور الإصلاح الموازناتي
45	المطلب الثالث: اهداف الإصلاح الموازناتي في الجزائر
48	المبحث الثالث: دراسة تطور عجز الموازنة العامة بالجزائر خلال 2010-2022
48	المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022
58	المطلب الثاني: اليات تمويل العجز الموازناتي التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة 2010-2022
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
48	جدول-01-الإيرادات العامة سنة 2010-2022 (مليار دج)
53	جدول2: النفقات العامة 2010-2022(مليار دج)
56	جدول رقم (03): رصيد الموازنة 2010-2022 (مليار دج)
58	جدول(04): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليون دج)
60	جدول -04-تطور الدين الداخلي سنة 2010-2021 (مليار دج)

مقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية التي تعكس السياسة المالية للحكومة وتحدد كيفية تخصيص الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. تعد الموازنة العامة بمثابة الخطة المالية السنوية التي تضعها الدولة لتحديد الإيرادات المتوقعة والنفقات المقدرة، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومي والإيرادات

في الجزائر، تواجه الموازنة العامة تحديات متعددة، أهمها العجز المالي الذي بات يشكل ظاهرة متكررة منذ سنوات بحيث يعكس عجز الموازنة والفرق بين النفقات العامة والإيرادات المتاحة، مما يضطر الحكومة إلى البحث عن طرق لتمويل هذا العجز، سواء عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي أو استخدام احتياطات النقد الأجنبي .

منذ عام 2010 وحتى 2022، شهدت الجزائر تقلبات اقتصادية كبيرة، أثرت بشكل مباشر على الإيرادات النفطية التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدولة. هذه التقلبات ألقت بظلالها على قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها، مما أوجب اتخاذ سلسلة من التدابير والإصلاحات المالية للحد من العجز المالي.

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022، وتحليل أسباب العجز المالي والإجراءات المتخذة لمعالجته. سنستعرض في هذا السياق المكونات الأساسية للموازنة العامة، مبادئها، ودورة إعدادها، بالإضافة إلى استراتيجيات تمويل العجز والإصلاحات المقترحة لتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية.

من خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول واقع الموازنة العامة في الجزائر، والتحديات التي تواجهها، وسبل تحقيق التوازن المالي وتحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مشكلة الدراسة

1- الإشكالية الرئيسية:

انطلاقاً من الطرح السابق فإن إشكالية البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أسباب وطبيعة عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022؟

2- الإشكاليات الفرعية:

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل زيادة النفقات العامة كانت من أهم أسباب العجز
- هل اعتماد الجزائر على المحروقات كإيراد رئيسي وعدم تنويع مصادر الإيرادات من أهم أسباب العجز.

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم اقتراح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: ارتفاع النفقات العامة هو السبب الرئيسي في تزايد عجز الموازنة.
- الفرضية الثانية: تراجع إيرادات المحروقات وعدم البحث عن موارد أخرى أدى إلى تفاقم عجز الموازنة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تجسد أهمية الدراسة فيما يلي:

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال الاقتصاد المالي، خصوصا في السياق الجزائري.
- يمكن للباحثين الآخرين الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتطوير أبحاث جديدة أو تحسين السياسات المالية الحالية؛
- توفر الدراسة توصيات مبنية على تحليل دقيق ومفصل، مما يساعد صناع القرار في وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة العجز المالي في المستقبل. يمكن أن تكون هذه التوصيات ذات قيمة في صياغة ميزانيات أكثر استدامة وفعالية؛
- تقدم الدراسة تقييما نقديا للسياسات المالية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمعالجة العجز. هذا يساعد في تحديد مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار المالي و يتيح الفرصة للتعلم من الأخطاء وتكرار النجاحات

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم العجز، والإحاطة بمختلف جوانب الموازنة العامة؛
- معرفة الأسس النظرية لعجز الموازنة العامة للجزائر؛
- إبراز أهم الآليات والمصادر التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع لارتباطه بمجال تخصص الطالب؛
- الأهمية الكبيرة بموضوع عجز الموازنة وطريقة تأثيره على الجزائر؛
- اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية عبر مختلف برامجها ومخططاتها، واتخذت العديد من القرارات التي أدت إلى تعميق العجز المالي، وذلك بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. هذه الظروف دفعتنا إلى دراسة هذا الموضوع بهدف البحث عن بدائل مناسبة للحد من هذا العجز.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع العجز الموازني في الجزائر من سنة 2010 إلى 2022.

سادسا: الدراسات السابقة

- 1- دراسة (خولة شردود) بعنوان أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم-دراسة حالة الجزائر 1990-2022، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي مرسلني عبد الله بتيابزة، هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم في الجزائر، ومن النتائج التي توصلت اليها ان العلاقة بين العجز و التضخم ليست مستقرة دائما و لا ثابتة، يرجع ذلك الى حجم الانفاق العام واتجاهه، بالإضافة الى مرونة الجهاز الإنتاجي من عدمه، اذ ان القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لا تساهم في الناتج كما ينبغي.
- 2- دراسة (علوي شمس نريمان) بعنوان أثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال فترة 1992-2018، هي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة، هدفت هذه الدراسة الى محاولة ابراز موقع الضريبة في الهيكل التمويلي العام للاقتصاد الجزائري وكذلك تحديد الأساليب المعتمدة في تمويل عجز الموازنة في الجزائر، توصلت هذه الدراسة الى نتائج أهمها التأثير الإيجابي للجباية البترولية على رصيد الموازنة العامة.
- 3- دراسة (لحسن دردوري) بعنوان سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، متمثلة في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل مسار سياسة الميزانية في الجزائر وتونس و ابراز اهمية ومكانة إجراءات سياسة الميزانية في الوصول لتحقيق توازن الموازنة ،من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان عجز الموازنة العامة للدولة في كل من تونس والجزائر من اهم الأسباب التي تؤدي لمشاكل اقتصادية أخرى كارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانخفاض نسب النمو الاقتصادي فهذا المؤشر يؤثر على أداء المؤشرات الاقتصادية.

سابعا: منهجية الدراسة

إن طبيعة الدراسة تلزم البحث في النظريات الاقتصادية المتعلقة بالعجز المالي والبحث عن أسباب العجز الموازناتي في الجزائر سنة 2010-2022، وعلى ذلك قد فرض علينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري والتطبيقي عن طريق وصف وتفسير المتغيرات وعن طريق دراسة الجوانب النظرية من خلال الكتب وغيرها ومن ثم تحليل تطور متغيرات الدراسة باستخدام مختلف البيانات والمعطيات.

ثامنا: حدود الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم دراسة الموضوع من ناحيتين:

- **الحدود الزمنية:** تتجلى في فترة الدراسة والتي حددت بالفترة 2010-2022 التي شهدت مختلف التغيرات في النظام النقدي والمالي في الجزائر، بالإضافة إلى أنها شملت على مختلف وأهم المحطات والأحداث الاقتصادية في الجزائر.
- **الحدود المكانية:** تم دراسة الموضوع في الجزائر.

الفصل الأول

المفاهيم النظرية للموازنة العامة

تمهيد:

أصبحت الموازنة العامة لدولة الجزائر في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية، حيث تعتمد على مبدأ الأولويات وتأخذ في اعتبارها مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الموازنة العامة تمثل أساسا لتنفيذ السياسات العامة في أي دولة، مما يجعلها محورا رئيسيا يوليه العلماء في مجال المالية المعاصرين أهمية كبيرة.

رغم عجز الموازنة العامة قد أصبح محور اهتمام العديد من النظريات الاقتصادية، ويعد هذا المفهوم أحد المسائل المركزية في السياسات المالية لأي دولة، حيث يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع بأكمله. لذلك خصص في هذا الفصل مفهوم الموازنة العامة ومكوناتها من نفقات عامة وإيرادات عامة وكذا خصائصها والمبادئ التي تحكمها ودورة الموازنة العامة. ليتم بعد ذلك طرح مفهوم العجز وأنواعه وكذلك أسباب حدوثه، لننتقل في الأخير الى آليات تمويل عجز الموازنة التي شملت دور السياسة الانفاقية في علاج العجز وكذلك دور الإيرادات في تمويل وعلاج العجز.

ومنه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية

المبحث الأول: الإطار العام حول الموازنة العامة

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة

المبحث الثالث: آليات تمويل وعجز الموازنة

المبحث الأول: الإطار العام حول الموازنة العامة

في السنوات الأخيرة، احتلت دراسة الموازنة العامة مكانة بارزة في الأبحاث المالية نظراً لدورها الحيوي كأداة من أدوات السياسة الميزانية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وقد شهدت الموازنات العامة توسعاً كبيراً في حجمها وتنوعاً في استخداماتها، مما يؤثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى مفهوم الموازنة العامة ومكوناتها مع إبراز خصائصها ومبادئها ودورة الموازنة العامة.

المطلب الأول ماهية الموازنة العامة ومكوناتها

توجد عدة تعاريف للموازنة العامة سيتم استعراض البعض منها وكذا مكوناتها فيما يلي:

أولاً: مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة تعبر عن الخطة المالية للحكومة والتي ستسير عليها مستقبلاً والتي يمكننا معرفة توجه الحكومة، وفي هذا المطلب سنتناول مجموعة من المفاهيم والتعاريف للميزانية العامة.

- تعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية بحيث تقوم بتقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة لفترة مستقبلية تكون السنة المقبلة، يكون هدف الموازنة العامة تحقيق تنمية عامة للدولة؛¹

- تشمل الميزانية العامة تقديرات مفصلة تعدها الحكومة بالاستناد إلى الإحصاءات والمعلومات المتوفرة لديها، لتحديد الإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة، وتعرف بالسنة المالية؛²

- عرف المشرع الجزائري الموازنة بأنها تشمل الإيرادات والمصروفات النهائية للدولة، التي يحددها قانون المالية سنوياً ويتم توزيعها وفقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية النافذة؛³

- الموازنة العامة هي تقديرات مفصلة للنفقات والإيرادات المستقبلية للدولة ويتم إعدادها من طرف الحكومة؛⁴

- الموازنة العامة هي تقدير لموارد ميزانية الدولة وعباؤها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات. وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنوياً بموجب قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا

¹خلود شرود، اثر عجز الموازنة على معدل التضخم-دراسة حالة الجزائر 1990-2022 أطروحة دكتوراه. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي مرسلتي عبد الله. تيبازة. 2024/2023. ص58

« - Direction Générale du Budget - DGB فهم ميزانية الدولة »² (mfdgb.gov.dz) يوم 24/5/7 على ساعة 18:35

³المادة 6 من القانون رقم 84-17 لسنة 1984 المعدل والمتمم المتعلق بقوانين المالية

⁴غالي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-2016-

28، 2017

القانون. تضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع النفقات، وتقيّد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة.¹

مما سبق يمكننا تعريف الموازنة العامة بأنها مجموعة من التوقعات والتقديرات للإيرادات والنفقات العامة المستقبلية التي ستعتمدها الحكومة خلال فترة زمنية مستقبلية تكون غالباً سنة، والتي تتم عبر مصادقة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، وتكون أهداف الحكومة أساس اعداد الموازنة العامة.

ثانياً: مكونات الموازنة العامة

تتكون الموازنة العامة من عنصرين أساسيين متمثلين في الإيرادات العامة والنفقات العامة، بحيث يمكن تعريفهما كما يلي:

1-الإيرادات العامة: هي أداة من أدوات السياسة المالية التي تعتبر من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها وتحديد سياستها المالية، بحيث تهدف الدولة الى التنويع من إيراداتها لتغطية مختلف النفقات، وفي هذا العنصر سنطرق لأنواع الإيرادات الموجودة.²

وتتكون الإيرادات العامة من إيرادات عادية وأخرى غير عادية، وهي بدورها تنقسم الى أنواع، فالإيرادات العادية تنقسم الى إيرادات اقتصادية وسيادية، أما الإيرادات الغير العادية تنقسم الى القروض العامة والاصدار النقدي، سنتناول هذه الإيرادات بصفة ادق فيما يلي:

1-1-الإيرادات العادية: تتكون مما يلي:

1-1-1-الإيرادات الاقتصادية:

تنقسم الى:

أ-الدومين العام public domain

الدومين العام يعبر عن الممتلكات التي تمتلكها الدولة وتخصص للنفع العام، مثل الموانئ والحدائق والطرق، وتحفظ بها لتحقيق اهداف اجتماعية، بحيث لا يمكن امتلاكه بالتقادم او بيعه كما انه يخضع لأحكام القانون الاداري³، وتطبق قاعدة الانتفاع المجاني على هذه الممتلكات، لكن يمكن فرض رسوم رمزية لتنظيم استخدامها، حيث يكمن الهدف الرئيسي من فرض تلك الرسوم في تنظيم استعمال الافراد للممتلكات، دون التركيز على جني إيرادات، وبالتالي يمكن القول ان الدومين العام ليس مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة للدولة ويخضع الدومين العام لأحكام القانون العام.

¹المادة 14 من القانون الأساسي رقم 18-15 المؤرخ 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية

²لحسن درور، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص61

³زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية، الدار الجامعية، لبنان، 1994، ص95

ب-الدومين الخاص private domain

الدومين الخاص يعرف بأنه كل ما تمتلكه الدولة ملكية خاصة، ويدار بهدف تحقيق مردود مالي يساهم في تغطية النفقات العامة، ويخضع الدومين الخاص لأحكام القانون الخاص، وهو مصدر مهم لتحقيق الإيرادات الضرورية للدولة.¹

ينقسم الدومين الخاص إلى:

- **الدومين العقاري:** يشمل هذا الدومين كل من الأراضي الزراعية والمباني المملوكة للدولة، أصبح هذا الدومين لا يغطي نفقات الدولة كما كان في السابق وأصبح يمثل جزء صغير من إيرادات الدولة، بحيث أصبحت الدولة تقوم ببيع هذه الممتلكات للأفراد وفرض ضرائب على ملاكها بعد أن كانت تقوم باستغلالها وإيجارها، وهذا يدر دخل أكبر للدولة، رغم وجود مخاوف من أن هذه العملية تعود بالسالب وتؤدي إلى نقص راس المال الوطني.
- **الدومين الصناعي والتجاري:** يتكون من جميع المنشآت التي تديرها الدولة، وتعتمد على أساليب مستلهمة من القطاع الخاص، ويكون هدفها الرئيسي المداخيل المالية، بحيث تقوم الدولة باحتكار إنتاج معين مما يساهم في تحقيق إيرادات هامة للدولة، وتعتمد الدولة في إدارة هذه المنشآت على ثلاثة أساليب:
 - تقديم حق الامتياز: يتم تقديم حق امتياز تسيير المشروع إلى الخواص مقابل اتفاق مسبق على الأرباح؛
 - التسيير المباشر: وهنا يتم تسيير المشروع من طرف الدولة من البداية وحتى النهاية مع التحكم في جميع الإيرادات؛
 - الإدارة المختلطة: يتم إدارة المشاريع بتقاسمها بين الدولة والمساهمين، ويتم الاتفاق مسبقاً على الأرباح وكيفية تقاسمها.
- **الدومين المالي:** هو الإيرادات التي تحققها الدولة من استثمارها في الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات واذونات الخزينة، ويتمثل هذا الإيراد في أرباح الأسهم وفوائد السندات؛
- **الدومين الاستخراجي:** يشير إلى الإيرادات التي تحققها الدولة من استخدامها للموارد الطبيعية مثل المناجم والمحاجر وبار البترول والغاز الطبيعي، ويعتبر هذا الدومين من أهم مصادر الإيرادات في حالة ما إذا الدولة كانت تمتلك ثروات طبيعية؛
- **الدومين الزراعي:** يتكون من الأراضي الزراعية والغابات الحكومية والأراضي.

¹ محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 55

1-1-2- الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بفرضها على الافراد، ويتم تحصيلها بالإجبار، وتنقسم الى الضرائب والرسوم.¹

أ-الضرائب: للضريبة عدة تعاريف، ونذكر منها التعريفين التاليين:

الضريبة "هي فريضة نقدية يدفعها الفرد بشكل اجباري ونهائي للدولة او أحد هيئاتها العامة، وذلك مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة، ودون ان يتوقع الحصول على منفعة خاصة".²

تعرف أيضا بانها "مبلغ من النقود يجنيها أحد الأشخاص العامة جبرا من الافراد بشكل نهائي، ودون مقابل خاص بهدف الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة".³

وتنقسم الضريبة الى عدة اقسام نذكرها فيما يلي:

- الضرائب على الافراد والضرائب على الأموال:

● الضرائب على الافراد: هي تلك الضرائب التي يكون الفرد هو محل الوعاء الضريبي⁴، ويتميز هذا النوع من الضرائب بعدم الامكانية من التهرب منها وكذلك سهولة تحصيلها، كما انها لا تعتمد على القدرة التمويلية للفرد لفردا عليه.⁵

● الضرائب على الأموال: تعتمد على مبدأ القدرة على السداد، حيث تفرض استنادا الى الموارد المالية للأفراد والشركات، على الرغم من انها تحقق العدالة الضريبية الى ان التهرب الضريبي يمكن ان يؤثر سلبا على الاقتصاد ويضع ضغوط على النظام الضريبي.⁶

- الضريبة على الثروة والضرائب على الدخل:

● الضريبة على الثروة: تشمل جميع الاقطاعات على الممتلكات مثل العقارات والمجوهرات والأسهم، بغض النظر ان كانت تدر دخلا او لا، يعتبر تحصيل هذه الضرائب امرا هاما لتوزيع الأعباء الضريبية، وتشمل أنواعا مختلفة مثل الضريبة على العقار التي تفرض على تملك العقارات المبنية وعادة ما تفرض بشكل دائم وتكون منخفضة، وكذلك تذكر الضريبة الاستثنائية على راس المال، وهذه الضرائب عادة تفرض في الحالات الاستثنائية والطائرة مثل الحروب او مواجهة التضخم، اما النوع الأخير فهو الضريبة على التركات، والذي يفرض على الميراث الذي تركه المتوفي.

¹لحسن دردوري، مرجع سابق، ص65

²نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، دار المناهج، عمان، 2005، ص92

³مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2004، ص303

⁴صبرينة كمرودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسنكرة، 2005-2006، ص05

⁵علوي شمسي نريمان، مرجع سبق ذكره، ص25

⁶لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص71

• **الضرائب على الدخل:** شهد انتعاش التجارة والصناعة على الصعيد العالمي انتشارا واسعا لهذا النوع من الضرائب، حيث أصبحت أساسية في تمويل النفقات العامة، تعتبر هذه الضرائب من الضرائب التي لا يمكن نقل عبئها الى الآخرين، اذ تعتمد على معيار القدرة على الدفع، ومع تطور اهداف الدولة وتدخلها، توسعت في استخدام هذا النوع من الضرائب نظرا لما تحققه من عدالة اجتماعية ومراعاة الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلفين، هناك طريقتين لفرض الضريبة على الدخل، الأولى فرض ضريبة عامة وواحدة على مجموع الدخل، والثانية تتمثل في فرض ضرائب متعددة على كل فرع من فروع الدخل، وبناءا على ذلك تنقسم الضرائب الى ضرائب عامة ونوعية.

- الضريبة الموحدة والضرائب النوعية:

• **الضريبة الموحدة:** بحيث تفرض ضريبة واحدة على مجموع الدخل دون تقسيمه الى فئات مختلفة، هذا النظام يمكن ان يكون بسيطا للمكلفين والإدارة الضريبية على حد سواء، ولكنه يفتقد الى التفصيل في تقدير الضريبة بشكل عادل وقد يكون له تأثيرات سلبية على مبدأ العدالة الضريبية.

• **الضريبة النوعية:** يتم فرض عدة ضرائب على المكلفين، بحيث تفرض ضريبة مختلفة ومستقلة على كل نوع من أنواع الدخل، أي في حالة ما إذا كان المكلف له عدة مداخيل مختلفة فسيقوم بدفع ضريبة على كل نشاط او دخل يتحصل عليه.¹

- الضرائب المباشرة وغير مباشرة:

• **الضريبة المباشرة:** هي الضريبة التي تفرض مباشرة على الدخل او الثروة وتقتطع مباشرة من المكلف مثل ضرائب الدخل، وتعتبر هذه الضرائب من اهم الضرائب لأنها توفر للحكومة مصادر دخل مستقرة ومتواصلة، وتساهم في توزيع الثروة بشكل عادل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتفرض سنويا على المكانة المالية للمكلف ولا يمكن نقل عبئها.

• **الضريبة الغير مباشرة:** يتم فيها اقتطاع الأموال من المكلف بطريقة غير مباشرة، وذلك اثناء شرائه لسلع وخدمات بحيث السعر يكون متضمن الضريبة، والضرائب المباشرة يمكن نقل عبئها على عكس غير المباشرة.²

ب- **الرسم:** هو ما يدفعه الفرد مقابل انتفاعه بخدمة خاصة من الخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة، مثل رسوم جواز السفر، رسوم التعليم وغيرها.³

ج- الغرامات والإتاوة:

¹ علوي شمسي نريمان، مرجع سبق ذكره، ص 26

² صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 07

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 324

● **الغرامات:** هي العقوبات المالية التي تفرضها الدولة على مرتكبي العقوبة، تهدف إلى منع وردع الأفراد من ارتكاب هذه المخالفات، وهي لا تعتبر كمصدر مهم للإيرادات بسبب اعتمادها على مدى ارتكاب الأفراد للمخالفات.¹

● **الاتاوة:** هو المبلغ المحدد من المال الذي يدفعه الأفراد ملاك العقارات للدولة كمقابل الخدمات العامة، ويمكن أن يؤدي دفعها إلى ارتفاع القيمة الرأسمالية للعقار.²

1-2-الإيرادات الغير عادية

تلجأ الدولة لهذه الإيرادات في حالة ما إذا كانت الإيرادات العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة، أي في الحالات التي تكون فيها الدولة مضطرة نظرا لإمكانية تأثير هذه الأساليب سلبا على الاقتصاد، وتنقسم هذه الإيرادات إلى قسمين هما:

1-2-1-القروض العامة (الإيرادات الائتمانية): تلجأ الدولة لأسلوب التمويل هذا مضطرة في حالة ما إذا لم تستطع تمويل النفقات العامة، وتعرف القروض على أنها كل الأموال أو المبالغ التي تقتترضها أو تأخذها من المقرضين باختلاف صفتهم سواء كانوا أفراد أو بنوك أو شركات وطنية أو اجنبية، مع الالتزام بإرجاع هذه الأموال مع فوائد حسب الاتفاق الذي تم بين الدولة والطرف الآخر.³

1-2-2-الإصدار النقدي الجديد: في الحالات الاضطرارية وفي فترات معينة تقوم دول بطباعة أوراق نقدية من أجل تغطية نفقاتها، وتسمى هذه الطريقة بالتمويل التضخمي.⁴

2-النفقات العامة: هي المبالغ التي تصرف من الهيئات والإدارات العامة بهدف اشباع أو تحقيق حاجات عامة، وللنفقات العامة تأثير هام على الاقتصاد بحيث التحكم فيه يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.⁵

ومع تزايد النفقات وتنوع مجالاتها، أصبح لابد من تنظيمها وقد اعتمد في ذلك على عدة معايير وتقسيمات تمثلت فيما يلي:

2-1-التقسيم النظري للنفقات:

2-1-1-معيار الدورية والانتظام: من خلال هذا المعيار تنقسم النفقات إلى قسمين هما:

¹لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص82

²صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص80

³شعيب يونس، الصوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، سنة

2015-2016، ص157

⁴لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص95

⁵محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص337

أ-نفقات دورية (عادية): هي نفقات دورية ومنتظمة سنويا، مثل المرتبات ونفقات قطاع الصحة والتعليم، وتعرف بالنفقات الاعتيادية او الجارية، فهي تتكرر بانتظام خلال فترة الموازنة العامة، سواء كانت قيمتها ثابتة او متغيرة، لكنها تبقى جزء أساسي من نفقات الدولة.¹

ب-نفقات غير دورية (غير عادية): هي نفقات استثنائية لا تتكرر بانتظام في الميزانية السنوية للدولة، بل تحدث بشكل غير منتظم وعرضي ويصعب التنبؤ بها مسبقا، وتشمل هذه النفقات حالات الحروب والابوئة الطارئة والكوارث الطبيعية وغيرها، عادة ما لا تدرج هذه النفقات في الموازنة العامة الا في حالات معينة وغير عادية، وتتم تغطيتها بموارد إضافية خارجية.

2-1-2- معيار الهدف من النفقة (حسب الغرض): تقوم الدولة بعملية الانفاق بغية تحقيق اهداف معينة، وعلى هذا الأساس نقسم النفقات العامة الى:

أ- النفقات الإدارية: تمثل التكاليف المرتبطة بإدارة وتشغيل المرافق العامة، وتشمل عادة الرواتب والأجور للموظفين، وتكاليف الصيانة والإصلاح، بالإضافة الي أي تكاليف أخرى ضرورية لضمان سير العمل، ويطلق على هذه النفقات نفقات التسيير؛

ب- النفقات الاجتماعية: هي تلك النفقات التي تنفق من قبل الدولة بهدف الارتقاء والنهوض بالخدمات الاجتماعية، بحيث تسعى إلى زيادة مستوى الرفاهية للمواطنين وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتشمل كل من المساعدات المالية والخدمات الاجتماعية لدعم الفئات المحتاجة في المجتمع؛

ج- النفقات الاقتصادية: تسعى الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة يتم تحقيقها عن طريق إنفاق الأموال بطريقة تساعد على تحقيق هذه الاهداف مثل الاستثمارات، ويطلق على هذه النفقات تسمية النفقات الاستثمارية، نظرا لأنها تساهمي في زيادة الإنتاج الوطني وكذلك رؤوس الأموال، كما أن هذه النفقات يمكن ان تكون في شكل اعانات تقدمها الدولة للمشاريع العامة والخاصة؛

د- النفقات المالية: تعبر عن النفقات التي يتم سداد أقساط استهلاك القرض العام، إضافة الى الفوائد السنوية؛

هـ- النفقات العسكرية: تمثل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة وشراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية جزءا أساسيا من الميزانية العامة، وتُخصص لإقامة وصيانة قدرات الدفاع الوطني. تشمل هذه النفقات تكاليف الرواتب والأجور للعسكريين والمدنيين العاملين في القطاع العسكري، بالإضافة إلى تكاليف التدريب والإعداد والصيانة للمعدات والأسلحة، وتطوير البنية التحتية العسكرية. تهدف هذه النفقات إلى تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطني، وضمان سلامة البلاد واستقرارها في مواجهة التحديات الأمنية المحتملة.²

¹ شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 147

² لحسن دردور، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44

شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 147، 148

حمو زعبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، سنة 2016-2017، ص 12، 14

2-1-3- تقسيم النفقات حسب طبيعتها (من حيث المقابل):

يعتمد هذا المعيار في تقسيم النفقات على مدى تأثيرها في على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني، وتتمثل هذه التقسيمات فيما يلي:¹

- أ- النفقات الحقيقية: تتمثل في النفقات الجارية اللازمة لتسيير المرافق الحكومية كالأجور والمكافآت، وكذلك النفقات الاستثمارية التي تسعى من خلالها زيادة رؤوس أموالها وكذلك قدرتها الإنتاجية، ويطلق عليها مسمى النفقات المنتجة بحيث لها تأثير مباشر على الإنتاج الوطني؛
- ب- النفقات التحويلية: هذه النفقات لا تؤثر في الإنتاج الوطني مباشرة، بحيث هذه النفقات تقوم بها الدولة دون الحصول على مقابل كالمسح والخدمات، بل تهدف من خلالها إعادة توزيع الدخل الوطني، فتقوم الدولة بتحويل الموارد من بعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل الكبير الى بعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وتتمثل هذه النفقات في الضمان الاجتماعي ودعم البطالة وكذلك الإعانات على بعض المنتجات الأساسية، ويمكن تقسيم هذه النفقات إلى:

- نفقات تحويلية اجتماعية: تكون هذه النفقات ذات أهداف اجتماعية، بحيث تهدف الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وكذلك القدرة الشرائية، بالإضافة الى محاولة مساعدة بعض الفئات الاجتماعية كالبطالين والشيوخ؛
- نفقات تحويلية مالية: هذه النفقات تشمل سداد القروض العامة وفوائد الدين العام، حيث تمثل مبالغ مالية تُخرج من خزانة الدولة لخدمة الدين وتسديد الفوائد المترتبة عليه. تعبر هذه النفقات عن نشاط مالي محدد تقوم به الدولة لإدارة التزاماتها المالية، وتظهر ضرورة الاقتراض في حالات الحاجة لتمويل نفقاتها؛
- نفقات تحويلية اقتصادية: تتضمن هذه النفقات دعم بعض المشاريع الإنتاجية لتقليل تكلفة انتاجها، بهدف الحفاظ على استقرار أسعار المنتجات ودعم القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة، بالإضافة إلى مساعدة تلك المؤسسات على المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

2-1-4- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها

ينقسم هذا المعيار الى قسمين هما:²

- أ- النفقات الوطنية (المركزية): النفقات المدرجة في موازنة الدولة والتي تستخدم لخدمة المرافق العامة هي تلك التي تستفيد منها جميع أفراد المجتمع، مثل نفقات الدفاع والخارجية التي تديرها الحكومة المركزية. هذا النوع من الإنفاق يهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للدولة ويخدم مصالح الأمة بشكل عام؛
- ب- النفقات المحلية (الإقليمية): النفقات المحلية تتمثل في الإنفاق الذي يتم توجيهه إلى الجماعات المحلية مثل البلديات والولايات، وتستهدف مناطق محددة وتشمل خدمات مثل توفير الكهرباء وتطوير

¹ عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 67، 66

² نفس المرجع، ص 71-72

البنية التحتية مثل شق الطرق، وتكون هذه النفقات جزءاً من موازنات الإدارات العامة التي تديرها الجماعات المحلية.

ثانياً: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

تستند هذه التقسيمات الى اعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية وإدارية لكل دولة، بحيث كل دولة تعتمد على تقسيمها بطريقة مختلفة تتماشى مع فلسفتها وظروفها، ويمكن تقسيمها الى ما يلي:

1- التقسيم الإداري: يتم تقسيم النفقات العامة بناءً على الجهة التي تنفقها، وهذه الجهات تتمثل في الإدارات العامة والوزارات. يهدف هذا التقسيم إلى توزيع النفقات العامة إلى أقسام مستقلة تابعة لكل وزارة محددة، مما يمنح الفرصة لتحديد مسؤوليات الإنفاق لكل وحدة إدارية. يمكن هذا التقسيم للسلطة التشريعية من مناقشة كل وحدة إدارية بشكل منفصل واتخاذ قراراتها وفقاً للاعتمادات المخصصة لها، مما يسهل عملية الرقابة واتخاذ القرارات بشأن حجم النفقات العامة. ومع ذلك، يُعتبر تحديد مقدار النفقات لكل وظيفة حكومية وتوقع العمليات الاقتصادية من بين التحديات التي يمكن مواجهتها¹.

2- التقسيم الوظيفي: يستند هذا التقسيم للنفقات العامة على نوع الوظيفة أو الخدمة التي تقدمها الدولة، بغض النظر عن الجهة الإدارية التي تنفقها. يركز هذا التقسيم على الوظائف الرئيسية للدولة، مثل الصحة، والدفاع، والتعليم، والأمن، ويتم تخصيص النفقات العامة لكل وظيفة بشكل مستقل، بغض النظر عن الوزارة أو الجهة الإدارية التي تتولى تنفيذها. على سبيل المثال، يُمكن لوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة والتجارة أن تشارك في تقديم الخدمات الصحية، وتُعتبر تكاليف هذه الخدمات كجزء من النفقات المخصصة لوظيفة الصحة. هذا التقسيم يتماشى مع الفكر المالي المعاصر بحيث يبين لنا وظائف الدولة على شكل قطاعات وكذا يسهل تمويل البرامج المختلفة بشكل فعال ويعزز الشفافية في توزيع النفقات العامة على الأولويات الرئيسية للدولة، وتقسّم هذه النفقات الى على الوظائف الرئيسية للدولة وهي:

* الإدارة والسلطات العامة	* النفقات الاقتصادية
* الامن والعدالة	* العلاقات الخارجية
* التعليم والثقافة	* النفقات الاجتماعية
* الدفاع الوطني	* نفقات الإسكان

يتم تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات تتناسب مع وظائف محددة، حيث يُخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من بين الوظائف الحكومية الرئيسية. يعتبر هذا التقسيم مهماً لأنه يسهل تصنيف النفقات الحكومية وتبويبها وفقاً لأداء وظائف محددة، وهو خاصة ضروري للنفقات التي يصعب تصنيفها وظيفياً، مثل نفقات مجلس النواب أو رئاسة الجمهورية².

¹رياش مبروك، تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص83

²طاهر الجناي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية للنشر، 1970، ص28

3- التقسيم الاقتصادي: يتم تقسيم النفقات العامة استناداً إلى طبيعة النفقة الاقتصادية وتأثيرها على الهياكل الاقتصادية المختلفة، حيث يوزع هذا التقسيم حسب القطاعات الاقتصادية والمهام المتنوعة التي تقوم بها مختلف إدارات الدولة. يهدف هذا التقسيم إلى تفريق النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، حيث تتضمن كل إدارة نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ويسهل هذا التقسيم تحديد حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية. هذا التقسيم يمكن من تبويب عمليات الدولة المالية وفقاً لطبيعتها الاقتصادية، حيث تُخصص النفقات الجارية لتسيير المرافق العامة وتُخصص النفقات الرأسمالية لتكوين رؤوس الأموال العينية وتنمية الثروة الوطنية. وبشكل عام، تُخصص كل النفقات العامة التي تدرج تحت هذا التقسيم لتحقيق أهداف اقتصادية رئيسية، وتعرف هذه النفقات باسم النفقات الاستثمارية، حيث يتم التركيز الأساسي فيها على زيادة الناتج الوطني وإنشاء رؤوس أموال جديدة. يلاحظ أن هذا التقسيم يفترض وجود تقسيم إداري متناسق معه، ولذلك يعتمد العديد من الدول على تقسيم واحد يضم كلاً من التقسيم الإداري والاقتصادي¹.

المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة ومبادئها.

تتميز الموازنة العامة بخصائص ومبادئ سنتطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولاً: خصائص الموازنة العامة

من خلال التعريفات السابقة للموازنة العامة يمكن أن نحدد خصائصها فيما يلي:

1- سنوية الموازنة العامة:

تقوم الموازنة العامة على مبدأ السنوية، أي تقوم الحكومة بعمل تقديراتها على أساس سنة مالية قادمة، بحيث تكون الموازنة خطة مالية قصيرة الأجل لصعوبة التنبؤ بالأوضاع المستقبلية في حالة مت إذا كانت المدة أكثر من سنة، إما إذا كانت أقل من سنة فسيكون اختلاف كبير في الموازنة وذلك لاختلاف الإيرادات والنفقات باختلاف الفصول وهذا يؤدي إلى صعوبة اعدادها².

2- التقدير:

فالموازنة العامة تعبر عن تقديرات وتوقعات للإيرادات والنفقات العامة بحيث لا تكون بصفة مؤكدة وفعلية³.

3- المصادقة:

¹رياض مبروك، مرجع سبق ذكره، ص84

²لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص99

³حمو زعبي، مرجع سبق ذكره، ص07

حيث تتولى السلطة التشريعية دراسة وثيقة الموازنة العامة، وإعداد تقرير عنها الذي بصفته يحال الى البرلمان لمناقشته والاقتراع عليه في النهاية، ولا يمكن تطبيقها والعمل بها الا في حالة مصادقتها من طرف السلطة التشريعية، إذا هي تعتبر وثيقة رسمية كونها صادرة ومصدق عليها من جهة رسمية.¹

4-موافقة اهداف الحكومة الاقتصادية:

مع تطور الدولة ونمو نشاطها الاقتصادي ازدادت أهمية الموازنة العامة بحيث أصبحت عاكسة لأهداف الحكومة سواء كانت اهداف اقتصادية او سياسية او اجتماعية، إذا هي تعتبر أداة تدخل للدولة.

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة

1-مبدأ وحدة الموازنة: المقصود بوحدة الموازنة العامة هو ذكر ووضع كل النفقات والإيرادات المقدرة في وثيقة واحدة، مما يجعل معرفة المركز المالي للمؤسسة سهلا، كما يسهل مأمورية السلطة التشريعية بالقيام بعملية المراقبة للموازنة العامة.

ويمكن تجاوز هذا المبدأ وعدم العمل به أحيانا في حالات خاصة، وذلك لتطور وظائف وأنشطة الدولة وانتشار اللامركزية أدى للتخلي عن هذا المبدأ في الحالات التالية:

-في حالة الموازنة الملحقه؛

-في حالة الموازنة المستقلة؛

-في حالة الحسابات الخاصة على الخزانه؛

-في حالة الموازنة الغير عادية.²

2-مبدأ سنوية الموازنة: وتتمثل في تقدير الإيرادات والنفقات بصفة دورية ومنتظمة لمدة سنة والتي بدورها تتطلب مصادقة السلطة التشريعية، ويرجع مبدأ سنوية الموازنة إلى جعل النفقات والإيرادات لها قابلية أكثر لتوقعها وكذلك تسهيل مأمورية السلطة التشريعية في عملية تنفيذها، كما أن مبدأ السنوية موافق لمبدأ سنوية الضريبة وكذلك يتناسب مع الحياة الاقتصادية للمشاريع والمؤسسات، مما يجعل تنفيذها أسهل ويسمح للسلطة التنفيذية بالتحكم فيها، وليس بالأساس أن تكون بداية السنة المدنية هي بداية السنة بالنسبة للموازنة، فيمكن تغيير انطلاق سنة الموازنة طبقا للحالة الاقتصادية ومقدرة السلطة التشريعية.³

¹شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 115، 113

²خولة شردود، مرجع سبق ذكره، ص 64

³نفس المرجع، ص 63

3-مبدأ عدم التخصيص: ينص هذا المبدأ على عدم خوصصت إيرادات معين لتغطية إنفاق معين، بحيث يجب جمع الإيرادات العامة دون تخصيص في قائمة والنفقات العامة في الجانب الآخر من القائمة، انه في حالة تخصيص إيرادات معين لإنفاق معين قد يؤدي إلى الإسراف مثلاً بحيث يكون الإيراد أكبر بكثير مما يلزم لأنفاق معين، ويمكن أن يحدث العكس بحيث يكون الإيراد غير كاف إطلاقاً لتغطية النفقة المخصصة له.¹

4-مبدأ الشمولية: يعتمد هذا المبدأ على اجبارية ذكر كافة الإيرادات والنفقات العامة في الموازنة العامة بمبالغها دون استثناء أو نقصان وأن تكون في وثيقة أو مستند واحد، فهذا المبدأ يسهل عملية الرقابة للسلطة التشريعية كما يساعد البرلمان على اتخاذ قراره في عملية التصويت على الموازنة،² وتوجد قاعدتين لتدوين إيرادات الخزينة ونفقاتها هما:

– قاعدة الصوافي: هذه القاعدة تعتمد أو تنص على تسجيل الإيرادات والنفقات بقيمتها الصافية، أي في حالة ما إذا كانت الضريبة 5000 دج ومصاريف تحصيلها هي 1500 دج يسجل أو يقيد مبلغ 3500 دج في قسم إيرادات الميزانية.

– قاعدة الشمول: تكون هذه القاعدة عكس قاعدة الصوافي، بحيث يتم تسجيل المبالغ الغير صافية للإيرادات والنفقات.³

5-مبدأ توازن الموازنة: يهدف هذا المبدأ إلى أن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية والنفقات العامة العادية متكافئة أو متساوية وفي حالة اختلال هذا المبدأ بالإيجاب أي أن الإيرادات أكبر من النفقات يسمى فائض في الموازنة، والعكس في حالة النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، أي يعتبر عجز في الموازنة العامة.

يمكن القول إن مبدأ توازن الموازنة العامة اعتمد في الفكر المالي التقليدي بحيث كان معارض لحدوث أي عجز أو فائض في الموازنة، ومع تطور النشاطات الاقتصادية والمالية للدولة تطورت فكرة الموازنة في الفكر المالي الحديث ليعبر فكرة اجبارية الموازنة بين الإيرادات والنفقات، وأصبح لا يهتم بموازنة الموازنة بقدر الاهتمام بكيفية تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عن طريق الموازنة العامة.⁴

المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة

تمر دورة الموازنة العامة على عدة مراحل متتابعة، متمثلة في 4 مراحل أساسية سنذكرها فيما يلي:

¹لحسن دردور، مرجع سبق ذكره، ص105

²شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص121

³خولة شردود، مرجع سبق ذكره، ص65

⁴لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص104

1-مرحلة اعداد الموازنة: يتم تحضير الموازنة العامة من طرف السلطة التنفيذية بحيث تعمل على وضع تقديرات للنفقات العامة وكذلك الإيرادات العامة، وتبني تقديراتها أساساً على الوحدات والمؤسسات الحكومية، بحيث تقوم كل وحدة حكومية بتقدير النفقات التي ستقوم بها وكذلك الإيرادات التي تتوقع الحصول عليها خلال السنة المعنية وتقديمها للجهة المعنية الا وهي السلطة التنفيذية (تقوم بهذه العملية عادة وزارة المالية او الخزنة) التي بدورها تقوم بإعداد تقديراتها بناءً على ذلك، نظراً لمعرفتها ودرايتها بالمقدرة المالية للدولة.¹

2-مرحلة اعتماد الموازنة: عندما نتحدث عن اعتماد الموازنة العامة، فإننا نعني الموافقة عليها أو التصريح بها من قبل الجهة المسؤولة، والتي عادة ما تكون السلطة التشريعية في معظم دول العالم. فبعد الانتهاء من إعداد الموازنة، تقدم إلى السلطة التشريعية حيث تقوم اللجنة المالية بمراجعة قانون أو نظام الموازنة العامة، ثم يجري التصويت على تفاصيلها إما بشكل عام أو بنداً بنداً، وذلك حسب اللوائح والقوانين المعمول بها في البلاد.²

عندما يكون التصويت إيجابياً، فإن السلطة التشريعية توافق على مشروع موازنة وزارة معينة أو مؤسسة بأكملها، ويسمح بإجراء تحويلات داخل بنود هذه الوزارة، ولكن لا يمكن نقل الاعتمادات من وزارة إلى أخرى إلا بعد الحصول على موافقة من السلطة التشريعية. أما عندما يكون التصويت تفصيلاً، أي بنداً بنداً، فلا يمكن تحويل الأموال بين البنود داخل نفس الوزارة إلا بموافقة السلطة التشريعية.

3-مرحلة تنفيذ الموازنة: تأتي هذه المرحلة عقب انتهاء مرحلة المصادقة على الموازنة، بحيث يتم إقرار الموازنة العامة ونشرها قبل أن تصبح صالحة للتنفيذ، ويتم تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية وذلك كما صادقت عليها السلطة التشريعية.

تتمثل مهمة التنفيذ في تحصيل إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العامة أو البنوك، أما بالنسبة للنفقات فيتم الانفاق في حدود ما جاء في الميزانية.³

4-مرحلة الرقابة على التنفيذ: في حالة ما كانت هناك تجاوزات في تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية وهي واردة الحصول، يتم وضع رقابة لضمان سير تنفيذ الميزانية، ويمكن نلخص طرق الرقابة فيما يلي:

4-1رقابة السلطة التنفيذية(الذاتية): تجري هذه الرقابة على مستويين:

¹الحسن دردور، مرجع سبق ذكره، ص106

²محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص106

³خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، 2016، ص244

4-1-1 على مستوى وزارة المالية: التي تراقب الوزارات الأخرى للتأكد من التزامها بتنفيذ الإيرادات والنفقات وفقاً للمصادقة.

4-1-2 على مستوى رئيس الدائرة: الذي يشرف على رؤوسيه، سواء من خلال الرقابة الميدانية أو تدقيق المستندات.

وتكون الرقابة الذاتية على مرحلتين: الأولى تسبق عملية الصرف، حيث يتم التحقق من الموافقة، والثانية تأتي بعد التنفيذ، لضمان الصحة والامتثال. ولا يسمح بصرف أي مبلغ إلا بعد مراجعة الجهة المعنية بالرقابة على الإنفاق العام.

4-2 رقابة السلطة التشريعية: تشمل مسؤوليات السلطة التشريعية فيما يتعلق بالموازنة العامة مرحلة الرقابة، حيث يمكنها ممارسة هذه الرقابة أثناء التنفيذ. ويظهر ذلك من خلال طلب السلطة التشريعية من الحكومة تقديم توضيحات ومعلومات حول سير العمل، أو عبر قيام اللجنة المالية باستدعاء مسؤولي بعض مؤسسات الدولة لاستجوابهم ومناقشتهم بشأن الأمور المتعلقة بالموازنة.¹

4-3 الرقابة المستقلة: هي أحد أهم أنواع الرقابة التي أظهرت فعاليتها بحيث تتم عن طريق هيئة خارجية مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية، ويتمثل دورها في المراقبة والتأكد من السير الحسن للموازنة كما تم إقراره من طرف السلطة التشريعية، بحيث تختلف الهيئة المستقلة التي تقوم بهذه الرقابة باختلاف البلد وعادة ما تكون السلطة القضائية التي تقوم بها.²

¹ نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الازمات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة. 2019/2018، ص28

² غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017/2016، ص53

المبحث الثاني: ماهية عجز الموازنة العامة

عجز الموازنة العامة يمثل قضية محورية في الاقتصاد الكلي، ويعكس الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية خلال فترة زمنية محددة. يعد فهم ماهية عجز الموازنة أمراً بالغ الأهمية كونه يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاقتصادي للدولة. يمكن لعجز الموازنة أن ينتج عن عدة عوامل، منها الإنفاق الحكومي المفرط، انخفاض الإيرادات، والتقلبات الاقتصادية. في هذا السياق، سنتناول في هذا المبحث تعريف عجز الموازنة، بالإضافة إلى العوامل المؤدية إليه واليات تمويله، من خلال هذا التحليل، نسعى لتوفير رؤية شاملة حول كيفية إدارة عجز الموازنة والتدابير الممكنة لتقليصه أو التحكم فيه.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة

عجز الموازنة العامة من أهم العوائق التي تواجه الدولة، فهو عادة يعبر عن ركود الحالة الاقتصادية أو المالية للدولة. في هذا المطلب سنتناول مفاهيم حول عجز الميزانية.

- عجز الموازنة هو زيادة الاتفاقات العامة العادية عن الإيرادات العامة العادية، مما يتطلب تدخل الدولة لإيجاد حلول.¹

- كذلك يمكن تعريفه بأنه حالة عجز الإيرادات العامة المقدرّة عن تغطية النفقات العامة المقدرّة.²

- وفقاً لتعريف ماريو بليجير: العجز الموازني هو الفرق بين إجمالي الإيرادات والنفقات ماعدا المديونية.³

بعد مجموعة التعاريف هذه يمكننا إعطاء مفهوم عام عن العجز الموازناتي أو عجز الموازنة العامة، بأنه الوضعية، التي تعكس نقصاً في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة، سواء كانت للاستثمار أو للتشغيل. عندما تكون الإيرادات العامة غير كافية لتغطية النفقات العامة، ويتجاوز حجم النفقات العامة حجم الإيرادات العامة للدولة، فيعتبر ذلك عجزاً في الموازنة العامة للدولة.

المطلب الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

¹خولة شردود، مرجع سبق ذكره، ص78

²علوي شمس نريمان، مرجع سبق ذكره، ص 83

³لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص114

للعجز المالي عدة أنواع تختلف باختلاف استعمالاتها. بحيث لا يوجد مقياس شاملة يمكن من خلالها قياس كل عجز، فهذا يعتمد على أهداف السياسة المالية للدولة التي من خلالها يمكننا اختيار مقياس مناسب للعجز، وسنذكر أنواع العجز المنتشرة فيما يلي:

1- العجز التقليدي: يقيس هذا المقياس الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية، متضمنة مدفوعات الفوائد وغير مشمولة مدفوعات أقساط الديون الحكومية، وإجمالي الإيرادات الحكومية، متضمنة الإيرادات الضريبية وغير مشمولة الدخل من الاقتراض. وقد شاع استخدام هذا المقياس على نطاق واسع في مختلف الدول نظرًا لبساطته وسهولة الحساب¹، لكن رغم ذلك إلا أنه يحتوي على بعض العيوب أهمها أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العجز المالي للقطاعات العامة التابعة للحكومة، وكذلك المديونية للدول النامية بحيث يمكن أن تكون كبيرة ومن شأنها أن تؤثر على الدولة.²

2- العجز التشغيلي: يعني مفهوم العجز التشغيلي قياس العجز في ظروف التضخم. ويتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة، ناقصًا الجزء الذي يدفع من الفوائد لتصحيح التضخم من خلال معامل التصحيح النقدي. حيث يتضمن معدل الفائدة المدفوع للدائنين جزءًا من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تكبدها نتيجة ارتفاع الأسعار (التضخم)³

ويمكن قياس المصحح النقدي للتضخم كما يلي:

$$MC / G DP = (D / GDP) (P / 1 + P)$$

MC :المصحح النقدي، كمية النقود التي تدفع من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي، ويساوي في أي فترة معدل التضخم مضروبًا في القيمة الاسمية للدين العام الداخلي.

ال الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP

مقدار الدين العام D

معدل التضخم P⁴

3- العجز الهيكلي: يظهر هذا النوع من العجز نتيجة خلل في الهيكل الاقتصادي بسبب ظروف غير مواتية تؤثر على الاقتصاد. يتمثل هذا العجز في عجوزات مالية ضخمة ومستمرة لا تُجدي معها مختلف الحلول التي تتبناها الدولة لتحقيق التوازن. ويعتبر هذا النوع من العجز الأكثر خطورة بسبب جذوره العميقة في مالية الدولة، حيث تتزايد الإيرادات بمعدل مماثل لتزايد النفقات. وبالتالي، فإن العجز هنا ليس مؤقتًا بل

¹ حلوفي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 194

² حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص 35

³ نسرين كزيز، مرجع سبق ذكره، ص 45

⁴ شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 196

بنيويا ويشمل جميع جوانب البنية الاقتصادية للدولة، وينتج عن الأساليب المالية التي تعتمد عليها الدولة في إعداد الموازنة.¹

يمكن حساب العجز الهيكلي من خلال استبعاد العوامل المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة، مثل التقلبات في أسعار السلع والمنتجات المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى استبعاد الإيرادات الناتجة عن بيع الأصول الحكومية، لأنها في الواقع تمول العجز بدلاً من زيادة الإيرادات العامة.

مما سبق يتضح أن هذا المقياس يعتمد على فكرة أن التغيرات الطارئة المذكورة تؤثر على عجز الموازنة العامة زيادةً أو نقصاً، مما يعطي صورة غير دقيقة عن حقيقة هذا العجز على المدى الطويل. لذلك، يجب استبعاد هذه العوامل للوصول إلى فهم دقيق للوضع المالي للموازنة العامة.²

4- العجز الإداري: تظهر مطالب القطاع الحكومي من الموارد الصافية الحاجة الملحة لتمويل الفجوة الإدارية عبر الاقتراض. ويتم قياس هذا العجز بالفرق بين إجمالي الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية، بعد خصم الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.

يرى البعض أن العجز الجاري يمثل الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، مما يعني أنه لا يأخذ في الاعتبار المصروفات والإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول. والسبب في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمارات لا تؤثر على صافي الأصول الحكومية، حيث يتم تعويض الدين الجديد بأصول حكومية جديدة.³

5- العجز المقصود: هو العجز الذي تقرره الدولة في الموازنة العامة والمحدد في قانون الموازنة، ويكون ضمن حدود وشروط معينة تعتمد على دراسات دقيقة وموضوعية. تعتمد الدولة زيادة نفقاتها العامة بناءً على هذا العجز المخطط.⁴

6- العجز الدوري: العجز الدوري هو نوع من العجز المالي الذي يحدث في الموازنة العامة نتيجة لتقلبات الدورة الاقتصادية. يتأثر العجز الدوري بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يزيد في فترات الركود الاقتصادي ويقل في فترات الانتعاش.

بعد ذكر بعض أنواع العجز للموازنة، يمكن تصنيفهم وفق ما يلي:

التصنيف الأول: وفقاً لبنود الموازنة العامة

¹ معمر شاوش سومية، مرجع سبق ذكره، ص 117

² حمو ز عبي، مرجع سبق ذكره، ص 39

³ حلوفي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 195

⁴ معمر شاوش سومية، مرجع سبق ذكره، ص 117

1- العجز النقدي (الجاري):

يتمثل عجز التوازن بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية عندما يتأخر تحصيل الإيرادات المعتادة في المواعيد المحددة مسبقاً، نتيجة للطبيعة الموسمية لجمع بعض الإيرادات، في حين تظل النفقات مستمرة. هذا التأخير يؤدي إلى نقص في السيولة النقدية للخرينة العامة، وعادة ما يتم تغطية هذا العجز عن طريق إصدار أدونات خزينة قصيرة الأجل¹

2- العجز الكلي (الشامل):

يشمل عجز الموازنة العامة وفق هذا المقياس جميع الكيانات الحكومية، بما في ذلك الجهاز الحكومي، الحكومات المحلية، المؤسسات والهيئات اللامركزية، والمشروعات العامة. وبالتالي، يمثل العجز الشامل الفرق بين إجمالي الإيرادات الحكومية والقطاع العام (الجارية والرأسمالية) وإجمالي النفقات الحكومية والقطاع العام (الجارية والرأسمالية)، يتم حسابه من خلال إضافة نتيجة صافية الحياة من الأصول المالية، ويتم تمويل هذا العجز الكلي عن طريق صافي الاقتراض مضافاً إليه صافي حصيلة الخصخصة. يمتاز هذا المقياس بعدة مزايا، أبرزها توفير نظرة شاملة للقطاع الحكومي بجميع مكوناته وأجهزته المركزية والمحلية، والتعامل معه كوحدة واحدة، مما يعطي صورة أوضح عن الأداء المالي للحكومة. تحديد عجز الموازنة بالعجز المتمثل في الإدارة المركزية فقط دون النظر إلى الكيانات الحكومية الأخرى يمكن أن يؤدي إلى صورة مضللة وناقصة عن الوضع المالي الحقيقي للحكومة، حيث إن العجز المالي في الكيانات الأخرى قد يكون له تأثيرات سلبية على الاقتصاد تشابه تلك التي يحدثها العجز المالي للحكومة المركزية.²

3- العجز الأساسي:

يطلق عليه أيضاً عجز اللا فوائد وهو نوع من العجز يُستبعد فيه الفوائد المستحقة من الديون من إجمالي النفقات الحكومية، حيث تُعتبر الديون نتيجة لعجز سابق وليس نتيجة للنشاط أو السياسة المالية الحالية للدولة. يهدف هذا النوع من العجز إلى تقييم مدى تحسن أو تدهور المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الموازناتية الحالية، ويقدم أيضاً تقييماً عن مدى قدرة الحكومة على تحمل العجز.

العجز الأساسي (اللا فوائد) = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقاً.³

التصنيف الثاني: حسب مدة العجز

1- العجز الموقت: والذي قد يُطلق عليه العجز الحقيقي أو الموسمي أو الطارئ، يحدث في الموازنة العامة خلال

السنة المالية، عندما تكون الإيرادات العامة أقل من النفقات المعتمدة. ينجم ذلك عادة عن انكماش دورة الأعمال في الاقتصاد، نتيجة لظروف طارئة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، مما يؤثر على الضرائب ويُقلل من قدرة الممولين. ينشأ هذا العجز بشكل واضح خلال الأزمات المالية وخطط الإنعاش الاقتصادي، حيث تزيد

¹ شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 193

² شعيب يونس، نفس المرجع، ص 193

حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص 36

³ نسرين كزيب، مرجع سبق ذكره، ص 44

الحكومة من الإنفاق لحل الأزمة أو تنفيذ خططها. مثال على ذلك هو العجز الذي تعرضت له موازنات الدول الأوروبية بعد أزمة الديون السيادية في عام 2010 يكون هذا العجز مؤقتًا ويزول بزوال السبب الذي أدى إلى حدوثه، وعادةً ما تستطيع الدولة معالجته في فترة قصيرة، ربما في الموازنة القادمة

2- **العجز الدائم:** المعروف أيضًا بالعجز البنوي أو الهيكلي، وكما ذكرنا سابقًا بأنه يظهر نتيجة "عدم توازن الأوضاع المالية للدولة"، والذي ينجم عن زيادة الإنفاق العام بمعدل يتجاوز القدرة المالية للاقتصاد القومي بأسره. يتجلى هذا العجز في شكل عجز مالي دائم يتوالى ولا يتأثر بالحلول التي تبتكرها الحكومة لتحقيق التوازن المالي. يُعتبر هذا النوع من العجز الأخطر بسبب جذوره العميقة في الهيكل المالي للحكومة. نظرًا لعدم زيادة الإيرادات بمعدل يتساوى مع زيادة النفقات، فإن زيادة الضرائب لا تكون كافية للتغلب على هذا العجز.¹

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة

هناك عوامل متعددة تساهم في حدوث عجز في الموازنة، وقد تكون هذه العوامل سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. ومع ذلك، السبب الرئيسي يعود عادةً إلى العوامل الاقتصادية. إن نمو الإنفاق العام بمعدلات تفوق معدلات نمو الإيرادات العامة هو أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور العجز في الموازنة العامة، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

1- تزايد النفقات العامة:²

التزايد المستمر في حجم النفقات العامة يشكل قاعدة عامة تسود في جميع دول العالم، وذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المتلاحقة. يعود الفضل في رصد وتفسير هذه الظاهرة إلى الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر في عام 1883، حيث أشار إلى أن النفقات العامة تتزايد بوتيرة أسرع من معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، وتتبع هذه النفقات شكل دالة متزايدة مع مرور الوقت. وقد استنتج فاجنر هذا القانون من خلال ملاحظته لزيادة النفقات العامة في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛

وتمثلت أسباب نمو النفقات العامة فيما يلي:

1-1 **أسباب اقتصادية:** من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة ويمكن أن نذكر منها ما يلي:

¹قروود علي، كزيز نسرين، اليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والغير تقليدي حالة الجزائر 2017/2007، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص200
²غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص93

1-1-1- الإنفاق الاستثماري: توسع نطاق نشاط القطاع العام أدى إلى زيادة وزن الإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت. يرتبط زيادة هذا الوزن بمتطلبات التنمية، خاصة في مراحلها الأولى، حيث يتطلب توجيه نسبة كبيرة من الإنفاق نحو الاستثمار.

1-1-2 دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين: تشجيع المنتجين وتقديم اعانات لهم من أجل الاستمرار في الإنتاج وتوفير السلع اللازمة والضرورية، وكذلك تشجيعهم على التصدير من أجل منافسة الدول وكذا تحقيق إيرادات إضافية.¹

1-2-2 أسباب سياسية: يكون تأثيرها من خلال:²

1-2-1- انتشار المبادئ والنظرة الديمقراطية: تغير مفهوم الدولة لدى أفراد المجتمع نتيجة لتطور الفكر السياسي، حيث لم تعد الدولة سلطة مطلقة تسيطر على أفراد المجتمع وتفرض عليهم الطاعة والانقياد لأوامرها وتوجيهاتها. بدلاً من ذلك، أصبحت الدولة مؤسسة توفر خدمات للجمهور، وتوجه جهودها لخدمة المواطنين. تضاف إلى ذلك، تعدد الأحزاب والجماعات السياسية وتنافسها على الحكم، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لكسب دعم الناخبين، وبعد الانتخابات يسعى كل حزب لتنفيذ برنامجه الانتخابي، والذي يتضمن عادة إجراءات سخية وإنفاقاً كبيراً، إلى جانب اتباع معايير السلوك الأخلاقي للحكم. تلك الممارسات تؤدي في النهاية إلى عجز في الموازنة العامة؛

1-2-2- التوسع في العلاقات الدولية وتقديم اعانات للدول الصديقة: تسعى الدولة الحديثة إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى والمشاركة في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالات الدولية والمؤسسات الإقليمية مثل الكوميسا للدول الأفريقية ومجموعة النمر الآسيوية. كما تشارك الدولة في المؤتمرات والندوات الدولية مما يؤدي إلى زيادة نفقاتها. وبشكل متكرر، تقدم الدولة المساعدات النقدية والمادية للدول الصديقة لتعزيز العلاقات بينهما، وتهدف هذه المساعدات إلى مساعدة الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة الأزمات، أو إعادة إعمارها بعد كوارث طبيعية أو لتشكيل تحالفات أو دعم اتجاه سياسي معين أو مواجهة اتجاه سياسي معارض، أو لخلق الطلب على منتجات الدول المتقدمة لتعزيز التجارة.

1-3-3 أسباب مالية: تمثلت فيما يلي:³

1-3-1- سياسة التمويل بالعجز: هذه هي سياسة "النادي الهباوي" التي اتبعتها ويليام بيفريدج في بريطانيا، مستنداً إلى نظريات جون مينارد كينز. تقوم هذه السياسة على اللجوء إلى خلق عجز مقصود في الموازنة

¹ علوي شمس نريمان، اثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020-2021، ص89

² حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص43

³ صيرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص50

العامة، بهدف تفعيل فكرة كينز حول الطلب الفعلي في حالة البطالة. وبالتالي، يتم تعويض ضعف الطلب من قبل القطاع الخاص من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية، مما يؤدي إلى زيادة المشروعات الاقتصادية وارتفاع معدلات التوظيف والإنتاج، مما يزيد من العرض الكلي. وتتمثل وسيلة الدولة لتحقيق ذلك في الاقتراض أو الإصدار النقدي.

1-3-2- التضخم:¹ يزيد التضخم من تدهور القوة الشرائية للعملة، حيث يحتاج الفرد إلى مزيد من النقود لشراء السلع نتيجة زيادة الأسعار. كما يؤثر التضخم على تكاليف المشتريات والاحتياجات السلعية للدولة، ويتطلب زيادة رواتب موظفيها لتعويض الانخفاض في القوة الشرائية لدخلهم الشخصي. يجب الإشارة إلى أن ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة إجمالي أنواع النفقات العامة، فعلى سبيل المثال، فإن مبالغ خدمة الديون لا تتأثر بنفس معدل التضخم، بل قد تستفيد الدولة من ارتفاع معدلات التضخم عبر تخفيض المبالغ الفعلية المطلوبة لخدمة تلك الديون. هذا ينطبق على الديون العامة الداخلية بشكل أساسي، وليس الديون العامة الخارجية التي غالباً ما تكون بعملة أجنبية. ويعتمد مدى استفادة الدولة من التضخم على نسبة الديون الداخلية والديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، حيث إذا كانت الديون الخارجية تفوق الديون الداخلية، فإن التضخم سيساهم في زيادة عجز الميزانية العامة، بينما إذا كانت الديون الداخلية أكثر سيطرة، فسيقلل التضخم من العجز في الميزانية العامة؛

1-3-3- زيادة أعباء الديون المحلية والخارجية: أصبحت قضية الديون العامة محور اهتمام الدول، خاصة في السبعينات والثمانينات، حيث تفاقمت حجم الديون لدى الدول النامية مما أدى ببعضها إلى عجز في سدادها، مما جعلها تواجه خيارين صعبين: إما خدمة الديون الخارجية أو تعليق التنمية الاقتصادية. وفي حال إعطاء الأولوية للتنمية، قد لا تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها التنموية بسبب عجزها عن سداد التزاماتها الخارجية، مما يضطرها للجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي قد يفرض برامج إصلاح اقتصادي صارمة. ومن الطبيعي أن تظهر الديون العامة الخارجية والداخلية في الميزانية العامة للدولة، حيث تحتسب فوائد الديون عادة كجزء من النفقات الإلزامية، بينما تظهر أقساط الديون في بند التحويلات الرأسمالية. وتؤدي زيادة مستوى الدين الحكومي إلى زيادة الأعباء المالية المترتبة على خدمة الدين، مما يزيد من الفجوة بين الموارد المالية الحكومية والالتزامات الملزمة لها. ويجب التفريق بين عبء القروض الخارجية والداخلية، حيث يُقاس العبء النقدي المباشر للقروض الخارجية بجملة المدفوعات النقدية إلى الدائنين الخارجيين لسداد أقساط القروض وفوائدها، مما يؤدي إلى تقليل الرفاه الاقتصادي للأفراد وتقليل قدرتهم على استهلاك بعض السلع والخدمات. أما القروض الداخلية، فغالباً ما لا يوجد عبء نقدي مباشر لهذه القروض حيث يكون الدائنون والمدينون في نفس المجتمع. ويجب الإشارة إلى سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى لجوء الدول إلى القروض العامة لزيادة

¹ غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 94، 95.

الإنفاق الحكومي، خاصة في حالات الحروب دون متابعة لخدمة الدين مثل الأقساط والفوائد، مما يزيد من النفقات ويزيد من العجز في الميزانية العامة عند موعد السداد.

1-4-أسباب عسكرية:¹ زيادة نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع تُعتبر ظاهرة خاصة في ظل تصاعد الصراعات والتوترات في العالم، وتتنزid خطورتها في الدول النامية نظرًا لانخفاض مواردها المالية. تشير الإحصائيات إلى أن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع في عام 2004 للعام السادس على التوالي، حيث ارتفع بنسبة 5% ليصل إلى 1.04 تريليون دولار أمريكي. تُعزى زيادة النفقات العسكرية إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في الأسلحة التي تتطلب تكاليف عالية، بالإضافة إلى طبيعة السرية والسرعة في الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى غياب الرقابة الإدارية والمالية التي تضمن الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد العامة، مما ينتج عنه تبذير في الأموال العامة.

1-5-أسباب إدارية: تنقسم إلى:²

1-5-1-انتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية: يشير مصطلح "العمالة الحكومية" إلى الموظفين والعمال العاملين في الحكومة المركزية والحكومات المحلية، بالإضافة إلى القطاع غير الرسمي. تتميز العمالة في هذه القطاعات بزيادة معدلات التوظيف وزيادة نسبتها بالنسبة لإجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني. تتجلى تأثير هذه الظاهرة في مشكلة عجز الموازنة العامة من خلال زيادة النفقات الإجبارية نتيجة زيادة بند الأجور. يلجأ المسؤولون عن السلطة غالبًا إلى زيادة عدد الموظفين بدون حاجة حقيقية إليهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تضخم عدد الموظفين وتوريد أعداد كبيرة من الموظفين فيما يمكن أن ينجزه شخص بفعالية، وغالبًا ما تكون الإدارة الحكومية غير منظمة بشكل جيد وتفتقر إلى الإنتاجية وتسيطر عليها الروتين وضعف الشعور بالواجب، وعدم الحرص على أموال الدولة. وبالتالي، تُعتبر مبدرة أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن إنفاق القطاع العام، وخاصة في ظل تباطؤ الموارد السيادية للدولة وقلة مواردها.

1-5-2-الإنفاق المظهري:³ هذا الإنفاق يظهر بشكل خاص في الدول النامية، حيث يتمثل في الإسراف على إقامة المباني الحكومية الفاخرة وشراء الأثاث الفاخر والديكورات الكلفة، بالإضافة إلى الإنفاق الكبير على بدلات السفر لكبار الموظفين وتنظيم المهرجانات والاحتفالات الضخمة بمناسبات وطنية، وكذلك الإنفاق السخي على أعضاء السلك الدبلوماسي وغيرهم.

1-5-3-تفشي الفساد المالي والسياسي والإداري: يظهر بوضوح أن الإطار الفكري والنظري والاقتصادي والعقائدي الذي تتبعه الدول عمومًا، والدول النامية خصوصًا، لا يشكل عائقًا أمام فرص النمو والتطور، بقدر

¹نسرين كزیز، مرجع سبق ذكره، ص ص 51،52

²صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 52

³غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 97

ما يشكله الفساد المالي والسياسي والإداري من عوائق حقيقية لعملية التطور. منظمة الشفافية الدولية للفساد تعرف الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الشخصية"، ويتمثل ذلك في حرمان الموازنة العامة من بعض مواردها، وصبها في اتجاه الميزانية الشخصية للأفراد باستعمال النفوذ والسلطة. ارتفاع مستوى الفساد في الجهاز الحكومي يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع متزايد في الإنفاق الحكومي، ومرتبطة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية، ومن خلال التدهور في القيم الأخلاقية للأفراد في المجتمع، والتي تتضمن الفساد والرشوة والنصب والاحتيال واستهانة بكل شيء، وخاصة في الدوائر الحكومية الكبيرة، وبالتالي يزيد هذا الفساد من التكاليف الإدارية، بسبب الخسارة والنقص في العائدات الحكومية. بعض العوامل الخارجية تؤثر سلباً على زيادة النفقات، مثل ارتفاع أسعار الواردات الضرورية وخاصة الغذائية وموارد الطاقة والسلع الوسيطة والاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لهذه الواردات. عدم ترشيد الإنفاق الحكومي كتذبذب نسبة الإنفاق العام المخصص للخدمات الاجتماعية -التعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي -استجابة لضغوط الطلب الملحة وزيادة معدلات السكان، يعتبر سبباً رئيسياً يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، حيث ينتج عن عدم ترشيد الإنفاق العام استنزاف الموارد الحكومية دون تحقيق الأهداف المطلوبة أو تحقيقها بتكلفة مرتفعة نتيجة لعدم حساب التكلفة والعائد للإنفاق المطلوب، وعدم دراسة البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف الحكومية المخطط لها. وبالتالي، يرتب ارتفاع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والإنفاق الحكومي المطلوب لتقديم الخدمات العامة.

يمكن ان نذكر أسباب أخرى مؤدية للنفقات العامة والمتمثلة في:

- **الزيادة الطبيعية في عدد السكان:** تترتب على ذلك مسؤوليات الدولة تجاه المجتمع في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، مثل مشاريع المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات وضمان الصحة والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن زيادة الإنفاق من سنة لأخرى، وحاجة الدولة لتوفير خدمات البنية التحتية لإقامة الجسور وشبكات الطرق والاتصالات والماء والكهرباء، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق؛¹
- **تغير طرق الحسابات العامة:** تبدو النفقات العامة أكبر من الحقيقة في بعض الأحيان نتيجة اتباع أساليب مختلفة في إعداد الحسابات العامة للدولة، مما يؤدي إلى زيادة غير حقيقية في الرقم الحسابي لهذه النفقات. أحد أهم أسباب هذا التغيير هو الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية، حيث يتم تضخيم النفقات العامة بسبب تجميع النفقات المتعلقة بمؤسسات وهيئات مختلفة في موازنة واحدة؛²
- **خفض سعر النقد:** تقتضي خفض أسعار النقد ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع، مما يجعل زيادة النفقات العامة تبدو أكبر بصورة زائفة. لذا، يجب عند مقارنة النفقات العامة في سنوات مختلفة أخذ انخفاض قوة

¹خلوفي سفيان، دور الصكوك الإسلامية كاداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد مهري، سنة 2019/2018، ص 204

²حمو زعبي، مرجع سبق ذكره، ص41

الشرء في الاعتبار لتحديد الزيادة الفعلية في التكاليف. وتحقيق أقصى فائدة اجتماعية ممكنة مع أقل قدر من الإنفاق يتطلب وضع دراسة شاملة لتحديد الأولويات، وتجنب النفقات غير الإنتاجية، وتوزيع النفقات بشكل عادل، وتقييم الأداء وفرض رقابة فعالة؛¹

- **الظروف الطارئة:** تعتبر الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات من الظروف الطارئة التي تتطلب نفقات إعانة للمتضررين. تزيد هذه الظروف الطارئة من حجم العلاقات الدولية والدبلوماسية، وتتطلب التعاون الدولي وإنشاء منظمات دولية وزيادة المثلاليات الدبلوماسية، بالإضافة إلى تقديم المنح والمساعدات. ومع ذلك، يرى بعض الناس أن زيادة النفقات قد تكون صورية إذا لم تترافق مع زيادة في تقديم الخدمات العامة أو تحسينها، أو زيادة كميات السلع والخدمات المقدمة.²

2- تراجع الإيرادات العامة:

يحدث عجز الموازنة في حالة زيادة النفقات العامة بنسبة أكبر من الإيرادات العامة، وغالباً هذا لا يحدث كثيراً إلا في حالة ما إذا كانت الإيرادات في تراجع كبير بالنسبة للنفقات العامة، يمكن قياس التفاوت بين نمو النفقات ونمو الإيرادات من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصطلح حساسية الإيرادات العامة للتغير في النفقات العامة،

إذا اتجه معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات نحو التناقص عبر الزمن، فهذا يشير إلى اتساع الفجوة بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة، مما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة.

أما إذا كان معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من الواحد أو يتزايد مع مرور الوقت، فهذا يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح نحو تقليص العجز في الموازنة العامة، حتى في حال وجود عجز.

أما في الحالة الثالثة، حيث يكون معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات مساوياً للصفر ووجود عجز في الموازنة، فإن الدولة تواجه تحدياً كبيراً. يتطلب هذا التحدي رفع قيمة معامل حساسية الموارد للنفقات من أجل تحسين الوضع المالي وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة.³

ويعود تراجع الإيرادات إلى أسباب مختلفة نذكر منها ما يلي:

2-1- ضعف الجهد الضريبي (الطاقة الضريبية): يُعد مؤشر الطاقة الضريبية مقياساً للجهد الضريبي، حيث يُقاس عادة بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتُعرف الطاقة الضريبية

¹ معمر شاوش سومية، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة-الصكوك الإسلامية نموذجاً، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة، 2023/2022، ص 119

² نفس المرجع، ص 119، 118

³ حلوفي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 208

بأنها "أقصى قدر من الإيرادات العامة يمكن تحصيله عبر الضرائب ضمن حدود الدخل القومي وتوزيعه، دون المساس بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للممولين". تتميز الطاقة الضريبية في الدول النامية بانخفاضها الشديد، حيث تتراوح بالمتوسط بين 10-23% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، التي تتراوح فيها النسبة بالمتوسط بين 25-40% من الناتج المحلي الإجمالي.¹

تختلف العوامل المؤدية لضعف الجهد الضريبي نتيجة ضعف الطاقة الضريبية من دولة الى أخرى، نذكر أهمها فيما يلي:²

- التهرب الضريبي
- تدني مستوى الدخل القومي وبذلك تدني متوسط دخل الفرد
- انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُعرف بأنه مجموع الدخول المكتسبة التي لا يتم الإبلاغ عنها للإدارة الضريبية أو تلك التي لا تُدرج في الحسابات القومية.
- تدني مستوى الوعي الضريبي وضعف كفاءة الإدارة الضريبية.
- اتساع نطاق العمليات العينية في اقتصاديات البلدان النامية والاعتماد بشكل رئيسي على المقايضة، خاصة في القطاع الزراعي، يؤدي إلى انخفاض حجم المبادلات النقدية في السوق مقارنة بالحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي. وهذا يجعل من الصعب تقدير حجم الدخل الحقيقي، مما يؤثر بدوره على تقدير الأوعية الضريبية بشكل دقيق.
- كثرة الإعفاءات والحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب بهدف تنشيط الاستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، قد حرمت الخزينة العامة للدولة من نسبة كبيرة من الإيرادات الضريبية، تفوق حجم الفوائد المتوقعة من هذه الإعفاءات.

2-2- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة أهداف التنمية: النظام الضريبي يمثل الإطار الذي تعمل ضمنه مجموعة من الضرائب المصممة لتحقيق أهداف السياسة الضريبية. يتكون من عناصر أيديولوجية واقتصادية وفنية تشكل معاً كياناً ضريبياً محدداً.

تستخدم كل دولة هذا النظام لتحقيق أهدافها المختلفة، إلا أن بطء مواكبة التطورات العالمية والمحلية يؤثر سلباً على تطور النظام الضريبي، مما يجعل تحقيق هذه الأهداف أمراً صعباً، تعاني معظم الدول النامية من جمود نظامها الضريبي وعدم تطوره، مما يعرقل النمو الاقتصادي ويؤثر بشكل خاص على إيرادات الدولة.

¹حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص45

²غاملي زهرية، مرجع سبق ذكره، ص99

تتكبد الخزينة العامة خسائر كبيرة بسبب جمود النظام الضريبي وعدم مرونته، حيث تعجز حصيلة الضرائب السنوية عن مواكبة التطورات في الأسعار والدخول وانخفاض قيمة العملة. يعود السبب في ذلك إلى ارتباط تغيير النظام الضريبي بتغيير القوانين التي تضعها السلطة التشريعية، والتي تستغرق وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة لتطبيق هذه القوانين. كذلك، يؤدي التأخر في استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى جمود وتخلّف الأنظمة الضريبية، مما يؤثر سلباً على نمو إيرادات الموازنة ويزيد الفجوة بينها وبين النفقات العامة، وبالتالي يزيد من عجز الموازنة العامة للدولة.¹

2-3- التهرب الضريبي: ² تعد ظاهرة التهرب الضريبي في الدول النامية أكثر انتشاراً من الالتزام بدفع الضرائب، خاصة في مجالات ضرائب الأرباح التجارية والصناعية، وضرائب المهن الحرة، والضرائب الجمركية. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من الدراسات الاقتصادية والمالية بسبب آثارها السلبية على الاقتصاد ككل. التهرب الضريبي هو محاولة الفرد تجنب دفع الضريبة المستحقة عليه كلياً أو جزئياً من خلال استخدام طرق وأساليب غير قانونية.

تتعدد صور التهرب الضريبي، ومنها:

- عدم تقديم إقرارات ضريبية دقيقة وإخفاء مصادر الدخل؛
 - تقليل الدخل الصافي الخاضع للضريبة عبر تضخيم التكاليف المسموح بخصمها قانونياً من الربح الإجمالي؛
 - التزوير والتلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية؛
 - استغلال قوانين الإعفاء الضريبي من خلال نقل الدخل إلى جهات معفاة من الضريبة
- يرجع علماء الاقتصاد والمال والاجتماع أسباب التهرب الضريبي في الدول النامية إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بالفرد نفسه، ومنها ما يرتبط بالإدارة الضريبية وآليات عملها، وأخرى تعود إلى البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تُصاغ وتُطبق فيها التشريعات الضريبية.³

جدير بالذكر أن الدول لا تواجه التهرب الضريبي الداخلي فقط، بل يمكن أن تتعرض أيضاً للتهرب الضريبي الدولي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، والتي ازداد نفوذها مع عصر العولمة.

لتقدير حجم الضرر الناتج عن التهرب الضريبي في الدول النامية، اشارت بعض الدراسات الى ان هذه الدول تفقد سنوياً ما لا يقل عن 50 مليار دولار امريكي بسبب التهرب الضريبي، وهو مبلغ يعادل تقريباً قيمة المعونة السنوية التي تقدمها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى الدول النامية.

¹الحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 126، 125

²غاملي زهرية، مرجع سبق ذكره، ص 100

³حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص 48

2-4- تدهور الأسعار العالمية لمواد الخام: تعاني العديد من الدول النامية من عدم استقرار إيراداتها المالية نتيجة اعتمادها على صادرات المواد الخام. يؤدي تدهور الأسعار العالمية لهذه المواد، بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المستقرة، إلى تأثير سلبي كبير على الموارد المالية لهذه الدول. ينتج عن ذلك انخفاض في حصة النقد الأجنبي والإيرادات العامة، مما ينعكس سلباً على الموازنة العامة ويسبب وقوع العجز.¹

2-5- ظاهرة المتأخرات المالية: تؤدي هذه الظاهرة إلى تدهور موارد الموازنة العامة بسبب تحصيل الضرائب في غير أجلها. لا يعود السبب فقط إلى تقاعس الممولين، بل أيضاً إلى الإهمال الوظيفي من قبل مصلحة الضرائب، وضعف الإمكانيات، وكثرة التعقيدات المتعلقة بعمليات تقدير وربط وتحصيل الضريبة، مما يعمق هذه الظاهرة بشكل كبير.²

¹ حلوفي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 210

² غاملي زهرية، مرجع سبق ذكره، ص 101

المبحث الثالث: آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة

تمويل عجز الموازنة العامة هو عملية حيوية لضمان استقرار الاقتصاد وتجنب الأزمات المالية. ينشأ العجز عندما تتجاوز نفقات الحكومة إيراداتها، مما يتطلب البحث عن آليات لتغطية الفجوة المالية. هناك عدة آليات لتمويل هذا العجز، تشمل الاقتراض الداخلي والخارجي، إصدار السندات الحكومية، واللجوء إلى المساعدات والقروض الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة استخدام الاحتياطات المالية، أو تعديل السياسات الضريبية والإنفاق العام. كل من هذه الآليات يحمل مزاياه وتحدياته، ويجب على الحكومة الموازنة بينها لتحقيق الاستدامة المالية دون التأثير السلبي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة الانفاقية ودورها في علاج عجز الموازنة.

السياسة الانفاقية تلعب دوراً مهماً في علاج عجز الموازنة، حيث تعد أداة استراتيجية تستخدمها الحكومات لتحقيق التوازن المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وسيتم التطرق لمفهومها وأدواتها ودورها فيما يلي:

أولاً: مفهوم السياسة الانفاقية.¹

السياسة الانفاقية تشير إلى الوسائل التي يمكن من خلالها للحكومة التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. هذه السياسة تُعرف بأنها "مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام، وتهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث تعتبر الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمكن تلخيص السياسة الانفاقية بأنها السلوك المالي للحكومة الذي يتمثل في جوهره في الإنفاق العام، وهدفه تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. تعتبر السياسة الانفاقية الأداة الأساسية للسياسة الميزانية، حيث تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فتقوم الدولة بالتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بزيادة حجم الإنفاق الحكومي لتزيد من الطلب الكلي، ومن جانب آخر، يمكن أن تقوم بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي لتتخفف الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذا يتم استناداً إلى الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة.

بشكل عام، السياسة الانفاقية تعتبر السياسة التي تنتهجها الدولة للتأثير في الطلب الكلي سواء بتحفيزه أو بتخفيضه بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد وتحقيق الأهداف المرجوة.

¹ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 133

ثانياً: أدوات السياسة الانفاقية

يرى صندوق النقد الدولي أن أسباب عجز الموازنة العامة راجع الى فائض في الطلب الكلي بحيث يتعدى قدرة العرض الكلي وهذا يعود لارتفاع النفقات الاستهلاكية وكذلك الاستثمارية والتي تتعدى القدرة المالية للبلد، ومن الحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي هو محاولة التحكم في الطلب الكلي، والنفقات العامة هي أهم مكونات الطلب الكلي وبالتالي للتحكم في الطلب الكلي لابد من التحكم في النفقات العامة.

ومن أدوات السياسة الانفاقية في علاج عجز الموازنة هما تخفيض النفقات وترشيد النفقات واللدان ستناولهما في العنصرين التاليين:

1- تخفيض النفقات

ويتم ذلك عن طريق تطبيق السياسات التالية.

1-1 تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي: يقترح الصندوق تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وخاصة دعم أسعار السلع التموينية، من خلال إلغائه كلياً بزيادة الأسعار لتساوي تكلفتها على الأقل. في حال وجود اضطرابات أمنية، يمكن رفع الأسعار تدريجياً ومنح علاوة غلاء للعاملين ذوي الدخل المحدودة، مع تحقيق خفض مستمر لنسبة تكاليف الدعم السلعي من الإنفاق العام في كل سنة من سنوات البرنامج¹.

2-1 التخلص من الدعم الاقتصادي: تعد الخسائر الكبيرة والمتتالية للمؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة من أبرز الأسباب الرئيسية لتفاقم عجز الموازنة، بسبب النفقات الموجهة لدعم هذه المؤسسات او المشاريع. من أهم الحلول لتخفيض العجز هو التخلص من دعم هذه المؤسسات إما ببيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها.

3-1 تخفيض الأجور: وضع حد أقصى للرواتب أو تجميدها، تجميد العلاوة الاجتماعية، إلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة، تجميد التعيين الحكومي، وقف ضمانات التوظيف، فصل العاملين الزائدين، وإعادة النظر في التأمينات الاجتماعية وشروط الحصول على رواتب التقاعد².

4-1 تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف: يتم ذلك من خلال التوقف التدريجي عن الالتزام بتعيين الخريجين الجدد من الجامعات والمدارس الفنية والصناعية، بهدف تقليل بند الأجور في الميزانية العامة للدولة من جهة، وإعادة تنظيم سوق العمل وفقاً لعلاقات العرض والطلب من جهة أخرى، حتى وإن أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج.

¹ غالمي زهرة، مرجع سبق ذكره، ص147

² حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص98

5-1 ابتعاد الدولة عن الخوض في المجالات الاستثمارية: تتجنب الدولة الاستثمار في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، مثل الصناعات التحويلية، سواء كان ذلك من قبل القطاع المشترك أو الأجنبي. يقتصر الاستثمار العام على مجالات البنية التحتية التي لا يستطيع أو لا يرغب القطاع الخاص في الاستثمار فيها. بل يمكن أيضاً السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في بعض مشاريع البنية التحتية مثل المطارات والموانئ والطرق.¹

6-1 الضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم: النفقات المخصصة لقطاعي الصحة والتعليم تعد من أكبر البنود في الإنفاق العام، إذ تشكل نسبة كبيرة منه. لذا، ينبغي للدولة إعادة النظر في حجم هذه النفقات. التحكم الجيد في نفقات الصحة والتعليم يعتبر من العوامل الأساسية التي تساهم في تقليص عجز الموازنة العامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال وقف التوسع في بناء المستشفيات والمدارس العامة، وإفصاح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذين القطاعين، مما يخفف العبء المالي على ميزانية الدولة.²

2- ترشيد الإنفاق العام:

ترشيد الإنفاق العام يعني تحقيق أكبر فائدة للأفراد من خلال زيادة كفاءة الإنفاق إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة والموارد المالية المتاحة. يتضمن ذلك توجيه النفقات العامة لزيادة حجم ونوعية النفع العام بتوزيعها بناءً على منظور شامل لحاجات المجتمع، والعمل على إشباعها وفقاً لأولويات واضحة وبأدنى حد من التكلفة، بعيداً عن إهدار الأموال العمومية.³

ويتطلب ترشيد النفاق العام ثلاث عناصر مهمة لنجاحه والمتمثلة فيما يلي:

- القضاء على الاسراف والتبذير وذلك عن طريق وضع برنامج لتقليل المصاريف الغير مهمة، كالزيادة المفرطة للعاملين، أو سوء التنسيق بين الإدارات المسيرة للمشاريع وغيرها من المصاريف؛
- فرض رقابة على الانفاق العام من أجل ضمان صرف واستغلال النفقات على أكمل وجه كما سطر لها من طرف السلطة التشريعية، ويوجد نوعين للرقابة هما رقابة قبلية أي قبل صرف النفقات العامة ورقابة بعدية وتكون بعد صرف هذه النفقات؛⁴

¹ دردوري لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 61

² غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 148

³ دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال 1994-2004، رسالة ماجستير،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2004-2005، ص 64

⁴ حمو زعي، مرجع سبق ذكره، ص 104

- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة بحيث تكون متوافقة مع نسيه الإيرادات العامة فلا يمكن ان تكون النفقات العامة في تزايد والإيرادات ثابتة، كما أن زيادة النفقات العامة وأن كانت بسبب اهداف اجتماعية أو اقتصادية لا بد ألا تتجاوز حد معين.¹

المطلب الثاني: الإيرادات العامة ودورها في علاج وتمويل عجز الموازنة العامة:

يتم معالجة وتمويل عجز الموازنة عن طريق تنمية أو محاولة زيادة مصادر الإيرادات العامة للدولة ويتم ذلك عن طريق مصادر تمويل تعتمد الدولة متمثلة في الضرائب والاستدانة وكذلك الإصدار النقدي (التمويل تضخمي).

أولاً: الضرائب

تقرض الضرائب بصفة عادية أي حتى مع عدم وجود عجز موازني تقرض الدولة الضرائب بحيث تعتبر مصدر إيرادات، ولكن في حالة حدوث عجز الموازنة العامة وفي حالة لجوء الدولة الى تمويل هذا العجز عن طريق الضرائب فهي ستعتمد على زيادة الضرائب التي فرضتها مسبقاً بنسب تتناسب مع القدرة على الدفع لمتمليها، وكذلك وجب ان تراعي معيار العدالة الاجتماعية في فرض هذه الضرائب، كما وجب ان تقرض هذه الزيادات في الضرائب بحيث تكون فعالة ولا تؤدي الي تأثير سلبي، وتتمثل هذه الضرائب في الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

- 1- الضرائب المباشرة: من أهم الضرائب المباشرة التي يمكن أن تستعملها الدولة لزيادة الإيرادات هي الضرائب على رؤوس الأموال، الضرائب العقارية، الضرائب على التركات، الضرائب على الدخل.
- 2- الضرائب الغير مباشرة: هي الضرائب التي يدفعها الفرد عادة دون معرفة نتيجة استهلاكه سلع او استخدامه خدمات معينة، ومن اهم هذه الضرائب هي ضريبة الإنتاج والضريبة الجمركية وكذلك الضريبة على القيمة المضافة، وهذه الضرائب لابد ان تكون مدروسة قبل فرض زيادات عليها بحيث قد تؤدي الى نتائج عكسية أهمها ارتفاع كبير في السلع والخدمات.

ثانياً: التمويل عن طريق الاقتراض

لدى الدولة خيارين في حالة لجوئها الى تمويل العجز عن طريق الاقتراض، هما:

- 1- الاقتراض الداخلي: وتلجأ الدولة للاقتراض الداخلي في حالة وجود قدرة تمويلية داخلية، ومن أساليب الاقتراض الداخلي هي:

¹لحسن دردور، مرجع سبق ذكره، ص139

1-1 الاقتراض من البنك المركزي: يقوم البنك المركزي بتقديم قروض قصيرة الاجل متمثلة في شرائه حوالات الخزينة، اما القروض طويلة الاجل فيتم عن طريق شرائه لسندات حكومية، وأخيرا السحب على المكشوف، واقتراض الدولة من البنك المركزي لا يعني اصدار نقدي جديد.¹

2-1 الاقتراض من البنوك التجارية المحلية: يتم هذا عن طريق اصدار وبيع اذونات الخزنة للبنوك التجارية، وكذلك الحصول على تسهيلات ائتمانية منها،

3-1 الاقتراض من القطاع الغير مصرفي: يتمثل في الاقتراض من صناديق التامينات والمعاشات الاجتماعية، وأيضا اصدار السندات الحكومية وبيعها للقطاع الخاص في مقابل سيولة تتحصل عليها الدولة لتمويل العجز.²

2- الاقتراض الخارجي: يتم الاقتراض من المصادر الخارجية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا الحكومات في حالة عدم القدرة على التمويل الداخلي او عدم كفايته.

تنقسم مصادر الاقتراض الخارجية إلى ما يلي:

2-1 الاقتراض من الأسواق المالية والبنوك: تتميز بسهولة الحصول على هذه القروض الا انها ذات فترات استحقاق قصيرة وأسعار فائدة مرتفعة.

2-2 الاقتراض من الحكومات الأخرى: تتميز هذه القروض بفترات استحقاق أحسن من البنوك الدولية وأسواق المال وكذلك سعر الفائدة يكون منخفضا نوعا ما، الا انها تتضمن شروط معينة تختلف من دولة لأخرى.

3-2 الاقتراض من المنظمات الدولية: هذه القروض معروفة بالقروض الميسرة، تقدم من قبل هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تتميز هذه القروض بشروطها الميسورة من حيث أسعار الفائدة وفترة الاستحقاق، الا انه غالبا ما تكون موجهة لأغراض محددة وغير معلنة، وخاصة التدخلات والقيود التي تفرضها الجهات المقرضة على الدول المستفيدة.

ثالثا: التمويل بالعجز (الإصدار النقدي)

الإصدار النقدي هو عملية يقوم بها البنك المركزي لإنتاج النقود الورقية وفقاً للقانون، ويعد وسيلة تستخدمها الدول، خاصة النامية، لتمويل نفقاتها عند عدم قدرتها على زيادة الضرائب أو الاقتراض. هذا الإصدار النقدي قد يؤدي إلى تضخم وارتفاع الأسعار إذا تجاوزت كمية النقود المطروحة الطلب عليها، مما يضر بالدخل

¹نسرين كزيز، مرجع سبق ذكره، ص61

²شعيب يونس، مرجع سبق ذكره، ص209

الحقيقي للأفراد. لذلك، يجب أن يكون الإصدار النقدي متناسباً مع كمية السلع والخدمات المتاحة لتجنب التضخم.¹

من أجل نجاح عملية التمويل بالإصدار النقدي الجديد لابد من توفر شروط معينة لتفادي التضخم، والمتمثلة في:

- توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى الاستثمارات ذات العائد السريع ليسهل التخلي عن الإصدار النقدي سريعاً؛
- تفرقة الإصدار النقدي بحيث تكون على فترات متفاوتة؛
- تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة وعدم الجمود؛
- تظافر السياسات الاقتصادية مثل سياسة الاستثمار والضرائب من أجل التحكم في الآثار التضخمية للإصدار النقدي.²

¹ حلوفي سفيان، مرجع سابق ذكره، ص 234
² -معمر شاوش سمية، مرجع سبق ذكره، ص 152

الفصل الثاني

دراسة حالة الجزائر للفترة

الممتدة من 2010 الى 2022

تمهيد:

منذ عام 2010 وحتى 2022، واجهت الجزائر تحديات مالية واقتصادية كبيرة تمثلت في تزايد عجز الموازنة بشكل مستمر. خلال هذه الفترة، كانت المالية العامة للدولة تحت تأثير مجموعة من العوامل، أبرزها الاعتماد الكبير على إيرادات المحروقات وتذبذب أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك، أثرت السياسات المالية التوسعية والزيادة في النفقات العامة على الوضع المالي. تم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والتمويل غير التقليدي كاستجابات للأوضاع الاقتصادية المتقلبة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لعجز الموازنة في الجزائر من خلال استعراض البيانات المالية والاقتصادية ذات الصلة. سيتم تسليط الضوء على العوامل المحتملة التي ساهمت في هذا العجز، وتحليل السياسات المالية التي تبنتها الحكومة للتعامل معه. علاوة على ذلك، تسعى الدراسة إلى فهم تأثيرات هذه السياسات على الاستقرار المالي.

من خلال مراجعة وتقييم التطورات المالية على مدار هذه السنوات، ستقدم الدراسة نظرة معمقة على كيفية تطور عجز الموازنة وأبعاده المختلفة. سيتم التركيز على الجوانب المالية، الاقتصادية، لفهم التحديات التي واجهتها الجزائر، وتأثيرها على المشهد الاقتصادي العام. تعتبر هذه الدراسة خطوة هامة نحو تقديم رؤية متكاملة حول التحديات المالية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة وتقديم إطار تحليلي يساعد في فهم السياق الأوسع لعجز الموازنة في الجزائر.

المبحث الأول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها الجزائر، تبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة في مختلف المجالات لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي. من بين هذه المجالات، يعد الإصلاح المحاسبي واحدًا من الركائز الأساسية التي تساهم في تحسين إدارة المالية العامة، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة النظام المالي للدولة.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث مسار الإصلاح المحاسبي والأسباب التي أدت إلى إصلاحه.

المطلب الأول: مسار الإصلاح المحاسبي بالجزائر

يعد نظام المحاسبة العمومية الإطار المنظم لتنفيذ ومراقبة العمليات المالية للدولة، حيث يعكس المسار الموازناتي لها. يعتمد هذا النظام على مجموعة من القواعد والإجراءات التي يستند إليها أعوان تنفيذ الميزانية في أداء مهامهم ومسؤولياتهم المالية.

ونظرا للإصلاح الموازناتي الذي تمثل في الانتقال إلى ميزانية البرامج والأداء يتطلب تطبيقها تبني نظام محاسبي على أساس الاستحقاق، والذي يقدم بيانات ومعلومات مالية دقيقة تتيح مقارنة الأهداف المحققة فعلياً مع الخطط المحددة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة. بينما يركز النظام المحاسبي التقليدي على الرقابة ومدى مطابقة إجراءات تنفيذ الميزانية مع التشريعات دون تقييم إنجازات الوحدات الإدارية أو الاهتمام بالنتائج المحققة، مما يحد من قدرته على تقديم رؤية شاملة وواضحة عن سياسة الدولة وأنشطتها، وخاصة من ناحية الذمة المالية. لذلك، من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يتماشى مع الإصلاح الموازناتي الحديث.¹

بدأت عملية الإصلاح الموازناتي عندما أطلقت وزارة المالية في الجزائر مشروع إصلاح وتطوير نظام المحاسبة العمومية منذ سبتمبر 1995 بإشراف المديرية العامة للمحاسبة العمومية وبالتعاون مع خبراء دوليين. تم تحديد أولويات الإصلاح لتهيئة الإطار التقني لمحاسبة الهيئات المركزية أولاً، ثم توسيع الإصلاح ليشمل محاسبة المرافق العامة والجماعات المحلية. تستند الاستراتيجية إلى إلغاء النظام القديم المبني على مدونة مجموعة حسابات الخزينة، واستبداله تدريجياً بنظام محاسبي جديد يعتمد على مبدأ الاستحقاق. بدأ تنفيذ المخطط المحاسبي المستحدث في جانفي 2000 بشكل تجريبي في عدة ولايات ووكالات مالية، مع تشكيل لجان لمتابعة العملية وتصحيح الأخطاء. خلال الفترة التجريبية (2000-2002)، تم تسجيل المعاملات المالية اليومية مرتين لمساعدة المحاسبين على التكيف مع النظام الجديد. بعد التجريب، أعدت اللجنة المركزية الوثائق اللازمة

¹صادفي جمال، افاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 09، عدد 01، أكتوبر 2023، ص43-44

لتعميم النظام الجديد، بما في ذلك تعليمات تسيير الحسابات، مدونة الحسابات الجديدة، وجدول مقارنة للانتقال من النظام السابق وقد تم اقراره عن طريق اصدار عدة نصوص تشريعية بالجريدة الرسمية وحددت تاريخ 2009/01/01 كبدائية لتطبيقه بموجب القانون 07-11، الا ان عملية تطبيقه الفعلي كانت في 2010/01/01 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008.¹

المطلب الثاني: دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر

اعتمد النظام المحاسبي العمومي القديم على الأساس النقدي والذي شمل مجموعة من العيوب التي اثرت سلبا على متطلبات الإفصاح الفعال والشفاف في نتائج وحدات القطاع العام، مما وجب الانتقال الى محاسبة عمومية على الأساس الاستحقاق، وتمثلت هذه العيوب فيما يلي:

- يتجاهل النظام المحاسبي السابق تسجيل الاستثمارات والتجهيزات العامة بسبب عدم وجود أقسام حسابات في مدونة مجموعة حسابات الخزينة العمومية لمتابعة الاستثمارات وتطبيق الاهتلاك عليها، مما يمنع توفير تقدير محاسبي لقيمة ممتلكات الدولة المنقولة وغير المنقولة؛
- لا يوفر النظام المحاسبي السابق بيانات مالية مفيدة لتقييم أداء وحدات القطاع العام في استغلال الموارد المالية المتاحة وقياس التكاليف؛
- يعتمد النظام السابق على الجداول الإحصائية خارج الميزانية لإعداد القوائم المالية الحكومية والحساب الختامي للدولة؛
- لا تتوفر بيانات مالية في سجلات المحاسبة حول باقي الإيرادات المثبتة وغير المحصلة أو الملغاة أو التخفيضات، ما يؤدي إلى صعوبة تركيز ودمج المحاسبة بسبب تعقيد تنظيم الإدارة المالية للدولة؛
- لا يقدم النظام نظرة شاملة حول ذمة الدولة، حيث يقتصر التسجيل المحاسبي على تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات وفق الأساس النقدي، مما يؤدي إلى إهمال عناصر مهمة مثل الأملاك العقارية والمنقولة، وحقوق الدولة وديونها تجاه الغير، التي تتم متابعتها خارج الإطار المحاسبي، مما يسفر عن سوء تسيير عناصر الذمة المالية للدولة؛

بناء على ما سبق، يمكن القول إن النظام المحاسبي العمومي السابق المبني على الأساس النقدي لا يوفر معلومات مفيدة لتقييم الأداء المالي لوحدات القطاع العام، ولا يسمح بعرض ميزانية الدولة بصورة شفافة تخدم أغراض المساءلة والرقابة.²

¹ شلال زهير، افاق أصلا نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، 2014، ص 186-187

² صادفي جمال، مرجع سابق ذكره، ص 44

المبحث الثاني: الإصلاح الموازنا في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر عدة تحديات اقتصادية ومالية ناتجة عن التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية. هذا الانخفاض في أسعار النفط أثر بشكل كبير على إيرادات الدولة، نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات. في مواجهة هذه التحديات، اتخذت الحكومة الجزائرية سلسلة من الإصلاحات الموازناية بهدف تحقيق الاستقرار المالي وتقادي العجز الكبير في الموازنة العامة. بدأت هذه الإصلاحات بتطبيق سياسة مالية جديدة تركز على تحسين إدارة الموارد المالية للدولة، وترشيد النفقات العمومية، وزيادة الإيرادات غير النفطية. تضمنت الإجراءات المتخذة إعادة هيكلة الإنفاق العام، تحسين نظام الجباية، وتعزيز الرقابة المالية لضمان استخدام أكثر فعالية للموارد المتاحة. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاحات الموازناية التي تم تبنيها واستعراض التغييرات الرئيسية التي طرأت على الموازنة العامة.

المطلب الأول: المسار الإصلاحي ودوافع تحديث النظام الموازناي

سيتم التطرق في هذا المطلب الى المسار الإصلاحي ودوافع تحديث النظام الموازناي.

أولاً: المسار الإصلاحي في نظام الموازنة العامة بالجزائر

1- المرحلة الأولى (قبل قانون المالية 15/18)

أدخل مصطلح قانون المالية في الجزائر لأول مرة بعد صدور الأمر الفرنسي في 2 يناير 1959، المتعلق بالقانون العضوي المنظم لقوانين المالية الفرنسية، وظل هذا القانون ساري المفعول حتى عام 1984. لم تشمل الدساتير الجزائرية لعامي 1963 و1966 أي أحكام تنظم قانون المالية، واكتفت بالإشارة فقط إلى الموازنة العامة للدولة. في 7 يوليو 1984، صدر القانون العضوي رقم 84-17، الذي يحدد كيفية تنظيم محتوى قوانين المالية والأحكام الخاصة بها يعتبر القانون رقم 14 الصادر في 7 يوليو 1984 النص القانوني الأساسي الذي يوضح المبادئ المنظمة لقواعد المالية العامة الجزائرية، بما في ذلك قوانين المالية السنوية، التكميلية، وقوانين ضبط الميزانية، والنصوص التنظيمية للمحاسبة العمومية. تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن قوانين المالية تحدد طبيعة ومقدار وتخصيص الموارد والأعباء المالية للدولة، ضمن إطار التوازنات العامة المخططة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية متعددة السنوات.

صدر هذا القانون استجابة للتوجيهات الواردة في الميثاق الوطني الصادر في 27 يونيو 1976 ومبادئ دستور 22 نوفمبر 1976، وبما يتناسب مع الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتنفيذا لأحكام دستور 1976.

يتكون هذا القانون من بنية مواد قانونية مقسمة إلى سبعة أبواب، وكل باب مقسم إلى فصول، وكل فصل مقسم إلى أقسام.¹

2- المرحلة الثانية (مرحلة الإصلاح)

بدأت الجزائر فعليا عملية الإصلاح في 17 يوليو 2001، عقب توقيع اتفاقية مع البنك الدولي في 18 أبريل 2001 لتمويل مشروع تحديث أنظمة الموازنة. وفي عام 2004، تعاقدت الجزائر مع مؤسسة crc sogema لتنفيذ مشروعين رئيسيين: المشروع الأول الذي امتد من 2004 إلى 2007 وركز على تحديث نظام الموازنة العامة بتمويل من البنك الدولي، والمشروع الثاني الذي امتد من 2008 إلى 2012، والذي استهدف مواصلة جهود المشروع الأول لتحسين إدارة الإنفاق العام وتعزيز تقديم الخدمات العامة.²

3- المرحلة الثالثة (قانون المالية 15/18)

أدت محدودية النظام الموازناتي السابق ونقائصه إلى دفع الدولة للتحضير لإصلاح هذا النظام، الذي يعتمد على التسيير حسب الوسائل، إلى نظام جديد يركز على النتائج باستخدام ميزانية البرامج والأداء. بهدف عملية الإصلاح الفعلي، مستندة إلى خطة استراتيجية تضم مجموعة من المبادئ والأسس المحددة في هذا الإصلاح إلى تحقيق الفعالية والشفافية في عمليات الميزانية. ومنذ عام 2004، بدأت وزارة المالية العمل على القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية. من المتوقع أن يشكل هذا القانون عند تطبيقه في عصنة الموازنة العامة، رغم تأخر تطبيقه بحيث اعتمدت وزارة المالية على التطبيق التدريجي لأحكام هذا القانون والذي بدأ تنفيذه في 2023.³

ثانيا: دوافع تحديث النظام الموازناتي

اتسم النظام الموازناتي الجزائري المتمثل في موازنة البنود بالكثير من النقائص والاختلالات أدت إلى ضرورة التغيير والتحديث في نظام الموازنات المتمثل في موازنة الأداء والنتائج، وتتمثل أهمها في:

- 1- غياب التخطيط طويل الأجل: يُعد مبدأ السنوية أساساً قوياً ومناسباً لتحضير الموازنة، حيث تعتبر مدة السنة كافية للسلطات المسؤولة عن إعداد الموازنة، وتنفيذها، ومراقبتها. إلا أن توسع دور الدولة وزيادة نشاطها جعل اعتماد الموازنة السنوية فقط قصوراً يعاينيه النظام الموازناتي السابق. إن النظرة السنوية المحدودة ليست كافية لاستيعاب جميع العوامل على المدى المتوسط والبعيد، كما

¹ زروق بن عزوز، زروق محمد، سي محمد عبد الوهاب، عصنة الإصلاح الموازناتي في الجزائر وفق القانون العضوي 18-15، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023، ص 616، 615

² زروق بن عزوز، زروق محمد، سي محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 617

³ توفوتي رضوان، براق محمد، دراسة تحليلية للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، دفاثر البحوث العلمية، مجلد 11، ال عدد 01، 2023، ص ص 893، 892

أن فترة السنة الواحدة تعيق التخطيط طويل الأجل بناءً على تحليل المؤشرات المستقبلية. لذلك، فإن اعتماد الجزائر على مبدأ السنوية في إعداد موازنتها دون النظر إلى التخطيط بعيد المدى يشكل خللاً يتطلب إصلاح النظام الموازني. ينبغي أن ترتبط الموازنة السنوية بالأهداف طويلة الأجل الممتدة لعدة سنوات قادمة، بما يحقق التناغم بين الأهداف المرحلية والغايات النهائية؛

2- حسابات التخصيص الخاص: اللجوء إلى الحسابات الخاصة يحتوي على الكثير من العيوب التي تتطلب النظر فيها وإعادة إصلاحها، بحيث تؤدي زيادة عجز الموازنة من خلال رفع الإنفاق العام وإضعاف الأداء الاقتصادي، كما تعيق حصر النفقات والإيرادات العامة وتضعف الرقابة على المال العام. إضافة إلى تراكم أرصدة غير مستغلة رغم الحاجة للتمويل، وتعاني من غياب التجانس بين مواردها ونفقاتها. كما يتم فتح بعضها دون نصوص تنظيمية واضحة، مما يؤخر تنفيذها. غياب الشفافية والمرونة والرقابة المتخصصة يؤدي إلى صورة غير حقيقية عن المالية العامة ويعوق التقييم الفعال لهذه الحسابات وبرامجها؛¹

3- تواجه الميزانية ازدواجية وضبابية في تقسيم النفقات بين التسيير والتجهيز، مع تصنيفات معقدة وإجراءات صرف بطيئة تعوق كفاءة برمجة النفقات المشتركة وحركية النمو والتنمية وتخصيص الموارد بالطريقة الأمثل؛

4- تصنيف الموازنة التقليدية يواجه صعوبة في القراءة الموحدة، مما يؤدي إلى رفض عمليات مالية وتعطيل العديد من المصالح بسبب اختلاف تصنيفها بين المحاسب العمومي والمراقب المالي.

5- تقتصر الموازنة التقليدية إلى نظام تسيير قائم على النتائج والأداء، إذ تركز الرقابة على استهلاك الاعتمادات والتطابق مع اللوائح دون النظر إلى الأهداف المحققة أو مستوى الأداء. هذا النهج يؤثر سلباً على تخصيص الموارد والكفاءة الاقتصادية، ويعتبر عدم استهلاك الاعتمادات سوء تسيير، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع وإعادة تقييمها بفوارق كبيرة تزيد العبء على الميزانية؛

6- استخدام قوانين المالية التكميلية بشكل متكرر على الرغم من كونها استثنائية، وفقاً للمادة 04 من القانون، يشير إلى عدم السيطرة وسوء التقدير في إدارة النفقات؛

7- كثرة تعديل الاعتمادات المخصصة تشير إلى فشل وضعف آلية التقدير؛

8- توضح زيادة النفقات على المدى الزمني في ظل آليات الموازنة التقليدية قصور إجراءات ترشيد النفقات العمومية، ويظهر ذلك المنحنى التصاعدي للنفقات، على الرغم من اتخاذ إجراءات التقشف؛

9- تقتصر الموازنة التقليدية في الجزائر إلى الشفافية والوضوح، حيث يتم تحويل أموال بنود مثل الأعباء المشتركة دون توضيح أو شفافية، وتتم هذه التحويلات عبر مراسيم رئاسية بعيدة عن مراقبة البرلمان.

¹ أحمد بيرش، الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحدياتها السياسية المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019، ص ص 128، 137

كما تشهد الوثائق المتعلقة بالموازنة نقصاً وعدم وضوح، مما يعوق عملية الرقابة والمساءلة. النظام الحالي للموازنة لا يمنح البرلمان سلطة حقيقية للولوج إلى المعلومات المالية بشكل كاف لممارسة وظيفتهم الرقابية. إضافة إلى ذلك، لا يتم نشر التقارير المتعلقة بالموازنة بشكل شفاف وفعال، ولا يتاح الوصول إليها للجمهور بسهولة. هذا يعكس غياب نظام معلوماتي فعال، مما يؤثر على جودة وصدقية البيانات المالية ويعوق عملية الرقابة.¹

المطلب الثاني: محاور الإصلاح الموازناتي الجديد

شمل الإصلاح الموازناتي في الجزائر ثلاث محاور متمثلة في المحور الموازناتي، المحور المحاسبي، المحور المعلوماتي، سنتناول في هذا المطلب التغيرات الحاصلة في المحور الموازناتي.

1- ميزانية البرامج والأداء تركز على النتائج: يتم تخصيص الاعتمادات لكل وزارة بناءً على البرامج التي تتضمن مجموعة من النشاطات المرتبطة بأهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية. تسمح هذه البرامج بربط الموارد بالنشاطات وفقاً للنتائج المتوقعة. تحدد البرامج بالأهداف وتقاس بالنتائج باستخدام مؤشرات الأداء، وتمثل أولويات السياسات العامة ووحدات تحميل المسؤولية. بذلك، تصبح البرامج وحدات تخصص الاعتمادات بدلاً من الفصول والقطاعات التقليدية، وتصبح كذلك وحدات تنفيذ الميزانية. تتيح القواعد الجديدة استخدام الاعتمادات بمرونة أكبر في إدارة النفقات، مع مراجعة القواعد الحالية المتعلقة بإعادة التخصيص وتحويل ونقل الاعتمادات.

2- إطار موازناتي متعدد السنوات: تعد وسيلة لإدارة الموارد العامة تعكس التوجهات الكبرى للدولة وتقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاث سنوات. مع ذلك، يبقى التصويت على الميزانية سنوياً. يهدف الإطار متعدد السنوات إلى تحسين التخطيط المالي وإعداد الميزانية، وتخصيص الموارد وفقاً لأولويات الحكومة، وتحديد أهداف نفقات متعددة السنوات، وتعديل البرامج وفقاً للقيود المالية، وفرض انضباط صارم على الميزانية.

3- اعداد ميزانية وحيدة: تم دمج ميزانيتي التسيير والتجهيز في وثيقة واحدة تضم كافة نفقات وإيرادات الدولة، بهدف تسهيل عملية المراقبة. كما تم إدخال مصطلح "نفقات التحويل" بين برامج وزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة. يتم هذا التحويل بموجب مرسوم رئاسي أو مرسوم يستند إلى قرار مشترك بين وزير المالية والوزير أو المسؤول عن المؤسسة العمومية المعنية.²

¹ بن لحسن الهواري، منصور مراد، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، التوجه نحو مقاربة البرامج الأهداف و الأداء في تخصيص الاعتمادات المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة وهران 2، المجلد 10، 2022، ص 34، 35

² فتيحة بوغصاب، خيرة مجدوب، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات للميزانية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، سنة 2022، ص 789

- 4- إعادة تصنيف النفقات: اعتمد القانون العضوي 15/18 على التقسيم البرامجي للنفقات ويعتبر هذا التقسيم اهم ما يميز هذا القانون، بحيث يعتبر هذا التقسيم الدلالة على الانتقال الى ميزانية البرامج والأداء، وقسمت هذه النفقات حسب هذا القانون الى ما يلي:
- التصنيف حسب النشاط: قسمت حسي هذا المعيار الى البرامج والبرامج الفرعية، الأنشطة والأنشطة الفرعية؛
 - التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية: تمثلت النفقات حسب هذا التصنيف الى نفقات المستخدمين، نفقات تسيير المصالح، نفقات الاستثمار، نفقات التحويل، أعباء الدين العمومي، نفقات العمليات المالية، النفقات الغير متوقعة؛
 - التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة: يعتمد هذا التصنيف على معرفة القطاعات الكبرى المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة والمهام الكبرى للدولة، والتي تشمل ما يلي: المصالح العامة للإدارات العمومية، الدفاع، النظام والامن العمومي، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، السكن والتجهيز الجماعي، الصحة، الترفيه والثقافة والعبادة، التعليم، الحماية الاجتماعية؛
 - التصنيف حسب الهيئات الإدارية المكلفة بأعداد الميزانية وتنفيذها كالوزارة والمؤسسة العمومية؛¹
 - إقامة نظام معلوماتي متكامل لإدارة الموازنة العامة، يتيح استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة في جميع مراحل دورة الموازنة وعلى كافة المستويات.

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الموازناطي

اعتمدت الجزائر هذه الإصلاحات لتحقيق اهداف تمثلت فيما يلي:

- 1- تحسين شفافية الموازنة العامة وتجسيد مبادئ الحوكمة يعني تعزيز الوضوح في جميع جوانب عملية إعداد وتنفيذ الموازنة، بما يضمن وصول المعلومات المالية إلى الجمهور وأصحاب المصلحة بسهولة ووضوح. يتطلب ذلك نشر البيانات المالية بشكل دوري ومفصل، وتوفيرها بطرق يسهل فهمها واستيعابها. كما يشمل تجسيد مبادئ الحوكمة تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والرقابية، وتعزيز المساءلة والمسؤولية في استخدام الموارد العامة، بما يساهم في بناء ثقة الجمهور في الإدارة المالية للدولة وتحقيق الكفاءة والفعالية في إنفاق الأموال العامة؛
- 2- إنشاء نظام موازنة متكامل على عدة سنوات يعني تطوير وتطبيق نظام يخطط ويوزع الموارد المالية على مدى فترة زمنية تمتد لعدة سنوات، بدلاً من التركيز فقط على السنة المالية الحالية. هذا النظام يسمح بوضع خطط طويلة الأمد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة أو المؤسسة، ويساهم في الاستقرار المالي والتخطيط الأفضل للإنفاق والإيرادات. كما يتيح هذا النظام التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية

¹ بن لحسن الهواري، منصوري مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 37، 38

والتخطيط المسبق للتحديات المحتملة، مما يعزز من القدرة على تحقيق التنمية المستدامة ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد على المدى الطويل؛

3- تعزيز مسؤولية ومساءلة الأعوان والمؤسسات التي تستخدم الأموال العمومية يعني وضع آليات وإجراءات تضمن أن جميع الجهات التي تتعامل مع الموارد المالية العامة تكون خاضعة للرقابة والمحاسبة. يتطلب ذلك تحديد واضح لمسؤوليات الأفراد والمؤسسات في إدارة الأموال العامة، ووضع معايير أداء دقيقة، وتطبيق نظام رقابي صارم لمتابعة استخدام هذه الموارد. كما يشمل توفير آليات للإبلاغ عن الانتهاكات والمخالفات، وضمان الشفافية في العمليات المالية. تعزيز هذه الممارسات يساعد في منع الفساد وسوء الإدارة، ويضمن أن الأموال العامة تُستخدم بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المرسومة، مما يعزز ثقة الجمهور في الإدارة المالية للدولة؛

4- تعزيز متابعة تنفيذ الموازنة وفعالية تطبيق السياسات العامة يعني تطبيق إجراءات رقابية صارمة ومستمرة على جميع مراحل تنفيذ الموازنة لضمان أن الموارد المالية تُستخدم وفقاً للخطة الموضوعة وبطريقة تحقق الأهداف المرجوة. يشمل ذلك تقييم الأداء المالي بشكل دوري، ورصد تقدم المشاريع والبرامج، وتحديد المشكلات والتحديات في الوقت المناسب لتصحيح المسار إذا لزم الأمر. كما يتطلب توفير آليات لقياس مدى فعالية السياسات العامة ومدى تحقيقها للأهداف المحددة، مما يساهم في تحسين الكفاءة والشفافية في استخدام الأموال العامة؛¹

5- إثراء تقديم وثائق الموازنة وتفعيل طرق التحضير والتنفيذ يعني تحسين جودة ومحتوى الوثائق المالية المقدمة، بحيث تكون أكثر تفصيلاً ووضوحاً وتوفر معلومات شاملة عن جميع جوانب الموازنة. يشمل ذلك تضمين التحليلات المالية، والتوقعات المستقبلية، وتوضيح الأهداف والسياسات المعتمدة. كما يتطلب تفعيل طرق التحضير والتنفيذ واستخدام أفضل الممارسات والمنهجيات الحديثة في إعداد وتنفيذ الموازنة، مثل التخطيط الاستراتيجي والمشاركة المجتمعية، لضمان أن عملية إعداد الموازنة شاملة وفعالة وتؤدي إلى تحقيق الأهداف المالية والتنموية بكفاءة عالية؛

6- مكافحة جميع مظاهر الفساد المالي تعني اتخاذ إجراءات صارمة وشاملة لمنع وكشف ومعاقبة الأنشطة غير القانونية التي تتعلق بإساءة استخدام الأموال العامة. يشمل ذلك تعزيز الأطر القانونية والتشريعية لمكافحة الفساد، وتحسين نظم الرقابة المالية والمحاسبية لضمان الشفافية والمساءلة؛

7- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والعام حيث أعطى القانون صبغة رسمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل عمليات الاستثمار العمومي. حيث تنص المادة 37 من القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقانون المالية على أن الدولة يمكنها اللجوء إلى تمويل كلي أو جزئي لعمليات الاستثمار

¹ عمالو عبد الجليل، مداحي عثمان، البات تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الموازناتي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة البليدة 2، مجلد 12، العدد 01، ص 535

العمومي ضمن إطار تعاقدى أو شراكة مع كيان قانوني خاضع للقانون العام أو الخاص، مع مراعاة إطار النفقات متوسطة المدى وبرامج القطاع المعني المحددة؛¹

8- خلق نظام معلوماتي واضح يهدف إلى توفير معدات وأنظمة حديثة ومناسبة لتعزيز قدرات عمل وزارة المالية، من خلال وضع نظام يختص بالنفقات التي تلبي الاحتياجات المحاسبية وإدارة الموازنة. كما يسعى إلى إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي لتسهيل نقل المعلومات، وذلك بهدف إصلاح النظام السابق الذي كان يعاني من نقص المعلومات الكافية.²

¹ سعيدة ولد لغواطي، سماعين سنوسي، أسماء مخلوف، الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشروعات النقل بين حتمية الاقتصادية والخيار الاستراتيجي، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية، مجلد 10، عدد 01، سنة 2023، ص 237

² خيرش فائزة -طرشي محمد مقال في موازنة البرامج والاداء كأسلوب العصرية الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 15-18 - مجلة التكامل الاقتصادي -المجلد 08 -العدد 03، سبتمبر 2020، ص 132

المبحث الثالث: دراسة تطور عجز الموازنة بالجزائر خلال الفترة 2010-2022

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022 تحديات اقتصادية ومالية كبيرة، انعكست بشكل واضح على موازنتها العامة. تميزت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في عجز الموازنة نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية، والتي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. إن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، مما أثر سلباً على الاستدامة المالية للدولة.

في هذا المبحث، سنسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة، والتداعيات الاقتصادية الناجمة عنه. سنناقش أيضاً السياسات المالية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذا العجز، بما في ذلك التدابير التقشفية، والتمويل غير التقليدي، وخفض الإنفاق العام، والإصلاحات الاقتصادية المتعددة التي هدفت إلى تحقيق التوازن المالي.

من خلال هذا التحليل، نسعى لفهم عميق للعوامل التي ساهمت في تفاقم عجز الموازنة، وتقييم فعالية التدابير المتخذة للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

شهدت الموازنة العامة عدة تغيرات يمكن تحليلها انطلاقاً من تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة، وأخيراً تحليل الموازنة العامة بصفة اجمالية،

أولاً: الإيرادات العامة

ومن خلال الجدول الموالي رقم (01) سيتم تحليل الإيرادات العامة الذي يبين تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2010-2022.

جدول-01-الإيرادات العامة سنة 2010-2022 (مليار دج)

السنة	إيرادات المحروقات	الإيرادات خ المحروقات	مجموع الإيرادات
2010	2905.5	1487.8	4393.3
2011	3979.7	1810.4	5703.4
2012	4184.3	2155.0	6411.3
2013	3678.1	2279.4	5940.9
2014	3388.4	2349.9	5738.4
2015	2373.5	2729.6	5103.1
2016	1781.1	3261.1	5042.2
2017	2177.0	3870.9	6182.8
2018	2887.1	3864.3	6751.4
2019	2668.5	3933.1	6586.5
2020	1921.6	3719.4	5640.9
2021	2609.2	3981.9	6586,6
2022	5657.7	3809.6	9457.3

المصدر: تقارير البنك المركزي 2010-2022

نلاحظ ان الإيرادات سنة 2010 بلغت 4393.3 مليار دج ما يقابلها 5703.4 مليار دج سنة 2011، أي هناك ارتفاع قدره 1310.4 مليار دج وبنسبة 29.8%، هذه الزيادة كانت نتيجة لزيادة إيرادات المحروقات بحيث ساهمت المحروقات ب 82% في زيادة الإيرادات الكلية سنة 2011، كما ساهمت الإيرادات خارج المحروقات ب 18%، تمثلت نسبة إيرادات المحروقات 69.8% من إيرادات الميزانية الكلية سنة 2011، والتي كانت سنة 2010 تمثل 66.1%، كما نلاحظ أن إيرادات المحروقات تغطي 69.4% من النفقات العامة في 2011، اما في 2010 فكانت تغطي 65%، و بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فبلغت 1723.7 مليار دج سنة 2011 بزيادة 15.9%، بحيث كانت 1470.2 مليار دج سنة 2010، وتمثل هذه الإيرادات 30.2% من الإيرادات الكلية بعدما كانت 33.9% سنة 2010، وتغطي النفقات الكلية بنسبة 30.1% بعدما كانت تغطي 33.3% سنة 2010؛

وفي 2012 بلغت إيرادات 6411.3 مليار دج أي انها ارتفعت بقيمة 621.2 مليار دج عن سنة 2011 ما يمثل نسبة 10.7%، وقد ساهمت إيرادات المحروقات في زيادة الإيرادات الكلية بنسبة 32.9%، تشكل إيرادات المحروقات نسبة 65.3% من إيرادات الميزانية كما انها تغطي 58.4% من نفقات الميزانية الكلية أي ان إيرادات المحروقات شهدت تغطية اقل لنفقات الميزانية مقارنة بسنة 2011، اما بالنسبة للإيرادات خارج

المحروقات فقد حققت زيادة بنسبة 23% حيث بلغت 2227.2 مليار دج، وتمثل 34.7% من الإيرادات الكلية بعدما كانت 31.3% سنة 2011، كما انها شهدت زيادة طفيفة في تغطية النفقات الكلية فبعدما كانت 30.9% سنة 2011 أصبحت 31.1% هذه السنة؛

في سنة 2013 شهدت إيرادات الميزانية انخفاضا بقيمة 398.4 مليار دج أي بنسبة -6.3% حيث بلغت 5940.9 مليار دج، هذا الانخفاض راجع إلى تراجع إيرادات المحروقات رغم ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات ب 5% الا أنها لم تستطع تغطية هذا التراجع، بحيث تراجعت إيرادات المحروقات ب 12.1% حيث بلغت 3679.1 مليار دج، كما بلغت الضريبة البترولية 2.28 مرة الضريبة المسجلة في الموازنة على أساس السعر المرجعي الا وهو 37 دولار للبرميل، و قد تزايدت إيرادات المحروقات في تغطية النفقات العامة مقارنة بسنة 2012 بحيث أصبحت تغطي 60.4% بعد أن كانت 59.3%، أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فقد عرفت زيادة قدرها 5% حيث بلغت 2262.7 مليار دج، ممثلة 38.1% من إيرادات الميزانية الكلية، مع تغطية النفقات الكلية بنسبة 37.1%؛

سنة 2014 بلغت إيرادات الميزانية الكلية 5738.4 مليار دج أي عرفت انخفاض اخر قدر 202.5 مليار دج بنسبة 3.4%، وهذا راجع إلى استمرار انخفاض إيرادات المحروقات بحيث بلغت سنة 2014 3388.4 مليار دج بنسبة تراجع 7.88%، رغم ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بنسبة 3.1%، وبلغت تغطية النفقات الكلية عن طريق إيرادات المحروقات نسبة 48.44% حيث شهدت انخفاض مقارنة بالسنوات الماضية، أما الإيرادات خارج المحروقات فبلغت 2349.9 مليار دج، بنسبة 41% من الإيرادات الكلية مع تغطية للنفقات الكلية بنسبة 33.6%؛

سنة 2015 أيضا شهدت تراجع في إيرادات الميزانية الكلية بحيث بلغت 5103.1 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج سنة 2014، أي تراجع قدره 635.3 مليار دج بنسبة -11.1%، وهذا نتيجة تراجع إيرادات المحروقات بقيمة 1014.9 مليار دج بنسبة -30%، حيث بلغت 2373.5 مليار دج، على الرغم من ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بقيمة 379.7 مليار دج بنسبة 16.2%، الا ان هذا لم يغطي انخفاض إيرادات المحروقات، حيث بلغت 2729.6 مليار دج ممثلة 53.5% من اجمالي إيرادات الميزانية، كما انها ساهمت في تغطية 35.7% من النفقات الكلية، كما أصبحت إيرادات المحروقات تمثل 46.5% فقط من إيرادات الميزانية الكلية، وكذلك تراجعت فيما يخص تغطية النفقات الكلية حيث تغطي فقط 31% بعدما كانت تغطي 48.4% و 61% سنتي 2014 و 2013؛

سنة 2016 استمرت إيرادات الميزانية في الانخفاض حيث بلغت 5042.2 مليار دج، بانخفاض قدره 60.9 مليار دج وبنسبة -1.2%، انخفضت إيرادات المحروقات بنسبة -25% حيث بلغت 1781.6 مليار دج،

وهذا راجع إلى انخفاض البترول بنسبة 15.2%، كما أصبحت إيرادات المحروقات تمثل نسبة 35.3% فقط من إيرادات الميزانية الكلية، وتغطي نسبة 24.1% فقط من نفقات الميزانية الكلية، أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فقد شهدت زيادة بنسبة 19.5% حيث بلغت 3261.1 مليار دج، ممثلة نسبة 64.7% من إيرادات الميزانية، مع تمويل 44.2% من النفقات الكلية؛

على عكس السنوات الماضية، سنة 2017 شهدت ارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية حيث ارتفعت بنسبة 21% أي بزيادة قدرها 1072.7 مليار دج، حيث قدرت هذه الإيرادات بـ 6182.8 مليار دج، يعود هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات المحروقات بحيث ارتفعت بنسبة 33.2% وبلغت 2372.5 مليار دج، وكانت هذه الزيادة في إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع البترول بـ 20%، وبلغت نسبة إيرادات المحروقات نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية 38.4%، حيث عرفت تزايد عما كانت عليه في 2016، كما شهدت أيضا ارتفاع في تغطية نفقات الميزانية الكلية عن طرق إيرادات المحروقات بنسبة وصلت 32.1%، و بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فبلغت 3810.3 مليار دج أي بزيادة نسبتها 14.5% عن سنة 2016، كما شهدت تراجع في نسبتها للإيرادات الكلية حيث بلغت 61.6% مع زيادة في تغطية نفقات الميزانية الكلية بنسبة 51.6% ؛

شهدت الميزانية سنة 2018 ارتفاعا في إيراداتها حيث بلغت 6751.4 مليار دج أي بارتفاع بنسبة 11.6% عن سنة 2017، نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع جباية على المحروقات وكذلك تزايد أرباح بنك الجزائر، أدت تحسن اسعر البترول الى استمرار ارتفاع إيرادات المحروقات حيث ارتفعت بنسبة 32.6% لتبلغ 2887.1 مليار دج، كما شهدت إيرادات المحروقات زيادات أخرى بحيث تمثل 42.8% من إيرادات الميزانية الكلية بعدما كانت 38% سنة 2017، و يمكن القول نفس الشيء بالنسبة لتغطية النفقات الميزانية الكلية بحيث تغطي إيرادات المحروقات 37.4% من النفقات الكلية للميزانية، اما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات في سنة 2018 فبلغت 3864.3 مليار دج، مع تراجع في نسبتها للإيرادات الكلية حيث بلغت نسبة 57.2% مع تراجع تغطية النفقات الكلية بحيث تغطي 50% بعدما كانت تغطي 53.2% سنة 2017؛

على عكس سنة 2018، سنة 2019 شهدت انخفاض في إيرادات الميزانية حيث بلغت هذه الإيرادات 6586.5 مليار دج بنسبة انخفاض 2.4% عن سنة 2018، نتج هذا الانخفاض نتيجة تراجع الجباية على المحروقات حيث تراجعت بـ 218.7 مليار دج، كما عرفت إيرادات المحروقات انخفاضا بـ 7.6% بسبب انخفاض حجم الإنتاج وكذلك أسعار المحروقات، حيث بلغت إيرادات المحروقات 2668.5 مليار دج، كما انخفضت نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية لتصل إلى 40.5% مقارنة بـ 42.8% في عام 2018. كما شهدت نسبة تغطية نفقات الميزانية من إيرادات المحروقات تراجعا، حيث بلغت 34.5% في عام 2019 مقارنة بـ 37.4% في العام السابق، اما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فقد شهدت ارتفاع طفيف

بنسبة 1.4% حيث بلغت هذه الإيرادات 3918 مليار دج، و أصبحت هذه الإيرادات تمثل نسبة 59.5% من إيرادات الميزانية الكلية، كما أنها تمول نصف النفقات الكلية؛

أما سنة 2020 فقد انخفضت إيرادات الميزانية ب 960.6 مليار دج وبنسبة 14.6% حيث بلغت 5640.9 مليار دج، كذلك إيرادات المحروقات شهدت انخفاض بنسبة 28% حيث بلغت 1921.6 مليار دج، تمثل إيرادات المحروقات 34.1% بالنسبة لإيرادات الميزانية الكلية بحيث عرفت انخفاضا بعدما كانت 40.4% سنة 2020، أما الإيرادات خارج المحروقات فقد بلغت 3719.4 مليار دج بانخفاض نسبته 5.4% عن السنة الماضية، كما شهدت ارتفاع هذه الإيرادات بالنسبة للإيرادات الكلية بحيث تمثل 65.9%، وكذا تمول 53.9% من النفقات الكلية؛

ارتفعت إيرادات الميزانية سنة 2021 ب 945,7 مليار دينار مقارنة ب 2020 مسجلة إجمالي قدره 6586,6 مليار دج، أي بارتفاع قدره 16,8% وترجع هذه الزيادة في إيرادات الميزانية إلى ارتفاع كل من إيرادات المحروقات والإيرادات العادية، فإيرادات المحروقات ارتفعت بشكل كبير بنسبة 35.8% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات بنسبة 72.9%، حيث بلغت هذه الإيرادات 2609.2 مليار دج، كما أن نسبة إيرادات المحروقات بالنسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية بلغت 39.6% بعد أن كانت 34.1% سنة 2020، أما الإيرادات العادية فبلغت 3977.5 مليار دج بزيادة قدرها 6.9% عن السنة الماضية، كما تمثل هذه الإيرادات 60.4% من الإيرادات الكلية، وتغطي 53.5% من النفقات الكلية؛

في عام 2022، شهدت إيرادات الميزانية زيادة قدرها 2869.8 مليار دينار مقارنة بعام 2021، لتصل إلى إجمالي 9457.3 مليار دينار، بزيادة نسبتها 43.5%. يعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الضرائب المفروضة على المحروقات، حيث تستمر أسعار المحروقات في الارتفاع يقابلها زيادة في إيرادات المحروقات حيث بلغت 5657.7 مليار دج أي بنسبة زيادة قدرها 116.8% عن سنة 2021، أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فقد شهدت تراجع بنسبة 4.3%، أي بلغت 3809.6 مليار دج.

بناء على الجدول -1- و احصائيات البنك المركزي المذكورة اعلاه، نلاحظ نمو الإيرادات الاجمالية للميزانية انطلاقا من سنة 2010 الى سنة 2012 حيث كانت نسبة النمو 74.4% خلال هذه الثلاث سنوات وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر في إيرادات المحروقات سنتي 2010 و 2011 بحيث كانت هذه الإيرادات تمثل 68.7% سنة 2010 و 82% من إيرادات الميزانية الكلية، أما في سنة 2012 فكانت الحصة الأكبر من إيرادات الخزينة هي الإيرادات خارج المحروقات و بلغت 67.1%، وفي السنوات الموالية من 2013 إلى 2016 فقد تراجعت إيرادات الميزانية الكلية وهذا راجع لانخفاض إيرادات المحروقات حيث تراجعت أسعار البترول مما أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية و رغم ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات التي تمثلت

في زيادة الإيرادات الضريبية إلى أنها لم تغطي التراجع في إيرادات المحروقات مما أدى إلى تراجع الإيرادات الكلية، ومع استمرار تذبذب إيرادات المحروقات إلى سنة 2020 نلاحظ ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات من سنة 2017 إلى 2020 و يرجع هذا الارتفاع إلى زيادة إيرادات الضريبة خارج المحروقات وكذا إلى الإيرادات الغير ضريبية المتمثلة في أرباح البنك المركزي بحيث شهدت ارتفاع كبير خلال هذه السنوات حيث كانت النسبة الأكبر من الإيرادات خارج المحروقات ، اما فيما يخص السنوات المتبقية 2020-2021 فقد شهدت استمرار نمو إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي تتبعها زيادة في الجباية البترولية، اما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات فقد شهدت نوعا ما ثبات ناتج عن تحديد قيمة الضرائب ك IRG و عدم استمرار ارتفاعها، وكذا عدم استمرار نمو أرباح البنك المركزي.

ثانيا: النفقات العامة

شهدت النفقات العامة تطورات على مر السنوات كما هو موضح في الجدول ادناه، في هذا العنصر سوف ندرس كيفية تطور هذه النفقات خلال سنوات الدراسة.¹

جدول 2: النفقات العامة 2010-2022 (مليار دج)

المسنوات	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2010	2683.8	1807.9	4466.9
2011	3879.2	1974.4	5853.6
2012	4782.6	2275.5	7169.9
2013	4204.3	1887.8	6024.1
2014	4494.3	2501.4	6995.7
2015	4617.0	3039.3	7656.3
2016	4585.6	2711.9	7297.5
2017	4677.2	2605.4	7389.3
2018	4648.3	3078.0	7732.1
2019	4595.2	2846.1	7741.3
2020	5009.3	1893.5	6902.9
2021	5479.7	1956.4	7436.1
2022	7573.7	2088.3	9660.0

¹تقارير بنك الجزائر السنوية، سنة 2010-2022

المصدر: تقارير البنك المركزي 2010-2022

سنة 2010 بلغت نفقات الميزانية الكلية 4512.8 مليار دج، حيث شهدت زيادات سنة 2011 بنسبة 28.3% أي بلغت 5731.4 مليار دج، شملت نفقات التجهيز التي بلغت 1934.2 مليار دج أما نفقات التشغيل فبلغت 3797.2 مليار دج، أي بزيادة بنسبة 6.5% في نفقات التجهيز وبزيادة نسبتها 30% في نفقات التشغيل في سنة 2010؛

أما سنة 2012 فقد تزايدت النفقات بنسبة 22.5% حيث بلغت 7169.9 مليار دج، بلغت نفقات التشغيل 4925.1 مليار دج كما جاء في الموازنة العامة التقديرية، أما نفقات التجهيز فبلغت 2233.76 مليار دج حيث استهلكت 79.2% من نفقات التجهيز المقدرة في الموازنة العامة، قدرت نسبة الزيادة عن سنة 2011 لنفقات التشغيل ونفقات التجهيز على التوالي ب 27.2% و 13.1%؛

بلغت نفقات الميزانية الكلية سنة 2013 6092.1 مليار دج أي بانخفاض 13.7%، حيث تراجع نفقات التشغيل 578.3 مليار دج أي بنسبة 11.74% حيث بلغت 4346.8 مليار دج، أما نفقات التجهيز فتراجعت بقيمة 387.7 مليار دج أي بنسبة 17.35% حيث بلغت 1887.8 مليار دج؛

سنة 2014 بلغت النفقات الكلية 6995.7 مليار دج، أي بارتفاع 12.9% عن سنة 2013، شهدت هذه السنة ارتفاع في نفقات التشغيل ب 8.8% حيث بلغت 4772.79 مليار دج، نفس الحالة بالنسبة لنفقات التجهيز حيث زادت بنسبة 32.2% أي بلغت 2495.67 مليار دج؛

سنة 2015 أيضا شهدت زيادة النفقات حيث بلغت 7656.3 مليار دج أي بنسبة ارتفاع 9.4% عن سنة 2014، لم تشهد نفقات التشغيل نمو كبير بحيث كان نموها ب 2.7% فقط فبلغت 4617 مليار دج، أما نفقات التجهيز فعرفت ارتفاع كبير نوعا ما قدر 21.5% لتبلغ قيمتها 3039.3 مليار دج؛

في 2016، بلغت نفقات الميزانية الكلية 7383.6 مليار دينار، مقابل 7656.3 مليار دج في 2015، أي في انخفاض قدره 3.6%، أدرجت نفقات التشغيل ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2016 بمبلغ 4807.3 مليار دينار و 3176.8 مليار دينار على التوالي استهلكت نفقات التشغيل بواقع 295.5 وبواقع 1879 بالنسبة لنفقات التجهيز، عرفت نفقات التشغيل ثبات نسبي بحيث بلغت 4591.4 مليار دج، أما نفقات التجهيز فقد تراجعت ب 8.1% عن السنة الفارطة وبلغت 2792.2 مليار دج؛

شهدت سنة 2017 استقرار نسبي للنفقات حيث ارتفعت ب 1.3% فقط مقارنة بالسنة الماضية، تجاوزت نفقات التشغيل ونفقات التجهيز الفعلية المستوى المدرج في الميزانية، حيث بلغت نفقات التشغيل 103.6% ونفقات رأس المال 114.8% من النفقات المدرجة. عادةً، لا تتجاوز المصروفات ما هو مدرج في الميزانية.

تُغزى هذه التجاوزات، خاصة في نفقات التجهيز، إلى المتأخرات المدفوعة من عام 2016 والتي تم صرفها في عام 2017، قدرت نفقات التجهيز 2631.5 مليار دج أما نفقات التسيير 4757.8 مليار دج؛

سنة 2018 بلغت النفقات 7726.3 مليار دج، حيث بلغت نفقات التسيير الفعلية 4648.3 مليار دج بمستوى أعلى من النفقات المدرجة في قانون المالية 2018، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فتمثلت في 76.1% من النفقات المدرجة في قانون المالية حيث بلغت 3078 مليار دج، وقد عرفت نفقات التسيير ثبات نسبي على عكس نفقات التجهيز التي شهدت نمو قدر ب 18.1%؛

انخفضت النفقات ب 2.2% سنة 2019 حيث بلغت 7725.5 مليار دج، ويعود هذا الانخفاض الى تراجع نفقات التجهيز ب 7% وقدرت ب 2864.4 مليار دج، أما نفقات التسيير فزادت ب 4.5% وبلغت 4879.1 مليار دج؛

عرفت النفقات الكلية انخفاضا ب 10.8% لتبلغ 6902.9 مليار دج سنة 2020، حيث ارتفعت نفقات التسيير ب 2.3% لتبلغ 5009.3 مليار دج، أما نفقات راس المال فانخفضت ب 33.5% بقيمة 1893.5 مليار دج؛

ارتفع اجمالي نفقات الميزانية بنسبة 7,62% سنة 2021 ليبلغ 7 428,7 مليار دينار مقابل 6 902,9 في 2020 (+525,8 مليار دينار) ارتفعت النفقات الجارية للسنة الخامسة على التوالي لتبلغ 5 444,1 مليار دينار في سنة 2021 مقابل 5009.3 مليار دينار في سنة 2020 أي ارتفاع قدره 434,8 مليار دينار (8,7%)، وسجلت نفقات راس المال ارتفاعا يقدر ب 4,8% في سنة 2021 بعدما انخفضت ب 33,5% سنة 2020 لتبلغ 1 984,5 مليار دينار سنة 2021 مقابل 1 895,8 مليار دينار في 2020؛

نفقات الميزانية التي كانت مستقرة نوعا ما في السنوات الأخيرة والتي تراجعت بنسبة 10,8% في 2020 سجلت ارتفاعا بنسبة 29,9% سنة 2022 لتبلغ 9 660 مليار دينار مقابل 7 436,1 في 2021 (+ 2223,9 مليار دينار)، هذا الارتفاع في النفقات يترتب عن زيادة في النفقات الجارية بنسبة 38.2% لتبلغ 3995.4 مليار دج، أما نفقات راس المال فبلغت 2086.3 مليار دج بنسبة زيادة 6.6%؛

من خلال الجدول -2- واحصائيات البنك المركزي فيما يخص النفقات فقد شهدت ارتفاع مستمر طيلة هذه السنوات وهذا راجع إلى سياسات التنمية التي اعتمدتها الدولة منها المخطط الخماسي للتنمية الذي كان من 2010-2014 بحيث كان الهدف منه استكمال المشاريع الجاري إنجازها مثل السكك الحديدية و كذلك المياه حيث خصصت مبالغ كبيرة لها قدرت ب 42121 مليار دج، كما نلاحظ استمرار ارتفاع النفقات الكلية من 2015 إلى 2022 بحيث اعتمدت الدولة على نموذج جديد للنمو الاقتصادي يهدف إلى تنويع الاقتصاد و

مكافحة البطالة والنهوض بالاقتصاد، هذه الفترة شهدت نمو النفقات العامة بصفة مستمرة إلى غاية سنة 2020 حيث تراجعت النفقات العامة بسبب سياسة الترشيد التي اعتمدتها الدولة حيث هدفت لتخفيض نفقات تسير الإدارات العمومية بنسبة 20%، كما أن جائحة كورونا ساهمت في تخفيض النفقات وكذلك انخفاض نفقات راس المال، أما سنة 2021 و 2022 فقد شهدت ارتفاع النفقات العامة مجددا وهذا راجع إلى الزيادات في الأجور وكذلك استحداث منحة البطالة.

ثالثا: الموازنة العامة

من خلال الجدول الاتي الذي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة للفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2022 سيتم تحليل هذه التطورات.

جدول رقم (03): رصيد الموازنة 2010-2022 (مليار دج)

السنة	رصيد الموازنة
2010	74-
2011	63-
2012	718.6-
2013	151.0-
2014	1257.3-
2015	2553.2-
2016	2187.4-
2017	1234.8-
2018	974.9-
2019	1139.8-
2020	1261.9-
2021	838.5-
2022	192.7-

المصدر: تقارير البنك المركزي 2010-2022

رغم ارتفاع إيرادات المحروقات في السنوات الأولى للدراسة 2010-2013 حيث بلغ متوسط سعر البرميل 99 دولار أي بزيادة قدرها 56 دولار عن السعر المرجعي عند اعداد الموازنة المتمثل في 37 دولار والذي

ساهم في ارتفاع الإيرادات الكلية، كذلك شهدت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاع مستمر نظرا لزيادة الضرائب حيث ارتفعت إيرادات الضرائب خارج المحروقات ب 52%، إلا أنه استمر عجز الميزانية خلال هذه السنوات نظرا للارتفاع المستمر للنفقات العامة وخاصة نفقات التشغيل التي عرفت ارتفاع كبير بحيث شهدت الجزائر زيادة في الأجور و التعويضات و معاشات حوادث العمل، كنتيجة للتحسينات التي حدثت في القطاع الحكومي للنفقات العاملة، حيث بلغ عجز الموازنة 718 مليار دج سنة 2012 بزيادة قدرها 644.6 مليار دج وهي الأعلى خلال هذه السنوات، لتتراجع سنة 2013 بقيمة 567.6 مليار دج أي بنسبة انخفاض 79%، كان سببه التراجع في النفقات العامة بنسبة 16%؛

في 2014 تراجعت إيرادات المحروقات مما ساهم في تراجع الجباية البترولية ومع استمرار ارتفاع النفقات العامة استمر عجز الموازنة في الارتفاع حتى سنة 2016 حيث بلغ 2553.2 مليار دج سنة 2015 و 2187.4 مليار دج سنة 2016 لتحقيق هذه السنوات أكبر عجز في الموازنة العامة خلال سنوات الدراسة، رغم ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات حيث شهدت الإيرادات الضريبية زيادة طفيفة وكان الجزء الأكبر في الزيادة يتمثل في الإيرادات غير الضريبية حيث شهدت ارتفاع استثنائي في الأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر حيث بلغت 838.2 مليار دج سنة 2016 بعدما كانت 374.9 مليار دج سنة 2015 إلى أن هذا لم يمنع حدوث العجز نظرا للتراجع الكبير في إيرادات المحروقات حيث بلغت 1781.1 مليار دج سنة 2016 بعد أن كانت 4148.3 مليار دج سنة 2012 بنسبة تراجع 57%؛

سنة 2017 بلغ العجز 1284.8 مليار دج أي بتراجع بنسبة 41% عن سنة 2016، كان هذا التراجع في العجز نتيجة ارتفاع الإيرادات الكلية بحيث ارتفعت إيرادات المحروقات بنسبة 33.2%، كما شهدت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاع بنسبة 14.5%، شملت زيادة في أرباح البنك المركزي بنسبة 34%، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية ب 7.3% عن طريق ارتفاع الضريبة على المداخل والأرباح والضريبة الغير مباشرة على السلع والخدمات، على رغم هذه الزيادات في الإيرادات إلا أن العجز بقي متواجد مع تراجع فقط في نسبته، واستمر هذا التراجع حيث بلغ سنة 2018 قيمة 974.9 مليار دج نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات بنسبة تفوق ارتفاع النفقات، أما سنة 2019 و 2020 فشهدت ارتفاع في العجز نتيجة تراجع إيرادات المحروقات ب 7.5% سنة 2019 و 28% سنة 2020، بالإضافة إلى الظروف التي كانت سائدة سنة 2020 المتمثلة في جائحة كورونا حيث شهدت هذه السنة تراجع في النفقات العامة ناتج عن توقف عديد الأنشطة الاقتصادية وتراجع نفقات التجهيز بنسبة 33.5% وارتفاع نفقات التشغيل ب 8.3% عن السنة الفارطة، على الرغم من تراجع النفقات العامة إلى أن العجز استمر نظرا لتراجع الإيرادات العامة ب 14.4% و النفقات العامة ب 11% أي أن نسبة تراجع الإيرادات كانت أكبر من نسبة نمو النفقات السبب الذي أدى إلى الزيادة في العجز بقيمة 122.1 مليار دج.

سنة 2021 شهدت تراجع العجز ليبلغ 838.5 مليار دج بنسبة تراجع 33.55%، وهذا نتيجة انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث ارتفعت إيرادات المحروقات ب 26.35% مما ساهم في ارتفاع الإيرادات بنسبة كبيرة مقارنة بارتفاع النفقات العامة؛

شهدت سنة 2022 تراجع في عجز الميزانية بنسبة 77% وهذا راجع للارتفاع الكبير لإيرادات المحروقات حيث ارتفعت بنسبة 53.9% مقارنة بسنة 2021، كما شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاع ب 6.6% وهذا راجع للزيادة في كل مكونات الضريبة منها الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الدخل والأرباح وغيرها، كما شهدت الإيرادات الغير ضريبية انخفاض قدره 44.2%، في المقابل ارتفاع كبير في نفقات التسيير بحيث شهدت سنة 2022 زيادة في رواتب الموظفين وتكاليف الدعم وكذلك منح البطالة، هذا ما جعل النفقات تتفوق على الإيرادات مما جعل العجز مستمر على الرغم من تراجع.

المطلب الثاني: اليات تمويل العجز الموازناتي التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2010-2022:

اعتمدت الجزائر على اليات وطرق لتمويل العجز الموازناتي والتقليل منه، سنتطرق الى هذه الحلول التي اعتمدتها وانتهجتها ضمن السياسة المالية بالجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2022.

أولاً: صندوق ضبط الإيرادات

هو صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالضبط الى حسابات التخصيص وهذه الحسابات لا تخضع الى قواعد ومبادئ اعداد الموازنة العامة، بحكم انها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، وكذلك لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.¹

استحدث صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، تتألف مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات من الفائض الناتج عن الجباية البترولية، وهو الفرق بين الجباية البترولية الفعلية والجباية المقدرة وفقاً لقانون المالية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المصادر الأخرى جميع الإيرادات المتعلقة بالصندوق، بما في ذلك التسبيقات المقدمة من بنك الجزائر والمخصصة للإدارة النشطة للمديونية الخارجية، الهدف من هذا الصندوق هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض في إيرادات الجباية البترولية لمستوى اقل من تقدير قانون المالية.²

¹ خولة شردود، مرجع سبق ذكره، ص192

² كزیز نسرین، مرغاد لخضر، اليات تمويل وعلاج الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، العدد47، ص ص 510،508

تم تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات سنة 2010 الى 2022 كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول(04): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليون دج)

السنة	رصيد الصندوق قبل الاقتطاع	قيمة تمويل العجز	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2010	5,634,775	791,938	4,842,837
2011	7,143,157	1,761,455	5,381,702
2012	7,917,011	2,283,260	5,633,751
2013	7,695,982	2,132,471	5,563,511
2014	7,373,831	2,965,672	4,408,159
2015	4,960,351	2,886,505	2,073,846
2016	2,172,396	1,387,938	784,458
2017	784,458	784,458	0
2018	437,412	131,912	305,500
2019	305,500	0	305,500
2020	832,354	832,354	0
2021	682,104	0	682,104
2022	-	-	-

المصدر : Direction générale de la prévision et des politiques, Ministère des finances ،

<http://dgpp.mf.gov.dz/>

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان صندوق ضبط الإيرادات شهد ارتفاع مستمر الى غاية سنة 2014 حيث بلغ أكبر قيمة له منذ انشائه، ناتج عن ارتفاع أسعار البترول مقارنة بالسعر المرجعي في قانون المالية حيث استطاعت الدولة ان تمول عجز الموازنة خلال هذه السنوات عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، بعد هذا حدث انخفاض في صندوق ضبط الإيرادات ناتج عن تراجع كبير في اسعار النفط حيث بلغ سنة 2016 اقل رصيد منذ انشائه مما جعل الدولة تعتمد على احتياطات الصرف الأجنبي أيضا في تمويل جزء من العجز، و استمر هذا التراجع في صندوق ضبط الإيرادات الى غاية 2021 حيث سنة 2017 تم تمويل العجز بكل ما تبقى من صندوق ضبط الإيرادات، اما سنة 2019 لم يمول العجز و ذلك بسبب أسعار النفط بحيث انخفضت لتبلغ أسعار اقل من السعر المرجعي المعتمد، مما سبق نرى ان صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا كبيرا في

تمويل العجز و تقليله خلال جل فترة الدراسة باستثناء سنة 2019 و 2021 اين لم يتم الاعتماد عليه في تمويل العجز.

ثانيا: التمويل عن طريق الدين العام

لم تعتمد الجزائر بشكل كبير على الاقتراض الخارجي بسبب سياستها المالية التي تهدف إلى الحد من الديون الخارجية، بحيث لجأت الدولة الى الدين الداخلي المتمثل في الاقتراضات داخل البلد كإصدار سندات حكومية وسندات الخزينة وطرحها للتداول، كذلك الاقتراض من البنوك المحلية والتسهيلات الائتمانية من بنك الجزائر¹، بلغت قيمة الدين الداخلي خلال هذه المدة كما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول -04- تطور الدين الداخلي سنة 2010-2021 (مليار دج)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدين الداخلي	1107.4	1214.8	1312.1	1176.6	1238.0	2493.0	3410.0	5358.7	7415.2	8730.1	9423.4	13702.7	15259.7

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنة 2010-2022

منذ عام 2010 وحتى 2022، شهدت الجزائر تطوراً ملحوظاً في مستوى الدين الداخلي. بدايةً من العقد الثاني للألفية، كان الدين الداخلي تحت السيطرة إلى حد كبير، مستفيداً من الفوائض المالية الناجمة عن أسعار النفط المرتفعة. ومع ذلك، بعد انهيار أسعار النفط في عام 2014، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة، مما أجبر الحكومة على زيادة الاقتراض الداخلي لتمويل العجز المتزايد في الموازنة.

تفاقم الوضع مع استمرار انخفاض الإيرادات النفطية، حيث اضطرت الحكومة إلى تبني سياسات مالية توسعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. شملت هذه السياسات التمويل غير التقليدي، مثل طباعة النقود، والذي أطلق عليه برنامج التمويل التوسعي في 2017. هذا البرنامج أدى إلى زيادة الدين الداخلي بشكل كبير، حيث تم توجيه الأموال لتغطية النفقات العامة ودعم الاقتصاد المحلي.

بحلول 2022، أصبح الدين الداخلي يمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الدين العام للجزائر، مما أثار مخاوف بشأن الاستدامة المالية على المدى الطويل. هذه الفترة تميزت بتوجه الحكومة نحو الاقتراض الداخلي بشكل متزايد لتقادي الاعتماد المفرط على الأسواق المالية الخارجية، رغم المخاطر المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية. بشكل عام، يعكس تطور الدين الداخلي في الجزائر خلال هذه الفترة تحديات هيكلية عميقة تتطلب إصلاحات اقتصادية شاملة لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية.

¹تقارير بنك الجزائر سنة 2014-2015-2016،

ثالثا: تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري

التجأت الجزائر الى تخفيض سعر صرف الدينار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري وهذا بعد تراجع احتياطات الصرف الأجنبي والانخفاض في أسعار البترول بعد منتصف 2014 حيث تعتبر احدى السياسات النقدية المتبعة¹، تمت هذه العملية تدريجيا من سنة 2015 الى سنة 2017 حيث تراجع الدينار الجزائري ب 19.81% مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 و 8% سنة 2016 و 1.4% فقط سنة 2017، وتم هذا الاجراء أيضا سنة 2019 حيث انخفض الدينار من سنة 2019 الى سنة 2020 ب 4.4%، وقد قامت الجزائر بهذا الاجراء لتخفيض عجز الميزانية بحيث ساهم سعر الصرف في زيادة الإيرادات و تحقيق الهدف المراد من وراء هذا الاجراء الا ان هذا الاجراء ساهم في زيادة التضخم نتيجة زيادة تكاليف الواردات.²

رابعا: ترشيد النفقات العامة

ابتداءً من سنة 2016، قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق مجموعة من التدابير المالية والجبائية بهدف تحسين استغلال الموارد المالية وترشيد النفقات. شهدت نفقات الميزانية لعام 2016 انخفاضا بنسبة 8.8% مقارنة بعام 2015. كما تراجعت ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وميزانية التجهيز بنسبة 16%. تم تحقيق ذلك من خلال إدارة أفضل لنفقات التسيير وزيادة كفاءة نفقات الاستثمار العمومي. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ إصلاحات لتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي بهدف تنويع الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي بشكل أفضل.³

خامسا: التمويل الغير تقليدي لجأت الدولة لهذا التمويل سنة 2017 بعد تراجع إيرادات المحروقات وكذلك صندوق ضبط الإيرادات بحيث بلغ اقل قيمة له سنة 2016 ورغبة الدولة في تجنب الاقتراض الخارجي اجبر الدولة الى التوجه الى هذا التمويل، حيث تم عن طريق تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 ليسمح للبنك المركزي باقتراض الخزينة العامة مباشرة عبر طباعة النقود بدون قيود بعد ان كانت هذه العملية لا تتم الا بعد دراسات اقتصادية دقيقة، وكذلك فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان بعد ان كان مسقف ب 10% من إيرادات الدولة العادية للسنة السابقة ، شراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية بعد ان كانت لا يمكن شرائها الا من السوق الثانوية والبنوك التجارية و المؤسسات المالية، استمر هذا التمويل الى غاية 2019 اين تم تجميد العمل به.⁴

¹ كزيز نسرين، مرغاد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 513

² تقرير بنك الجزائر سنة 2017

³ بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، ص 135

⁴ تعديل قانون النقد والقرض 2017.

تم خلال هذه الفترة طباعة 6556.2 مليار دج، كما تم تخصيص 2470 مليار دج لتمويل عجز الميزانية لسنتي 2017 و2018 وجزء من 2019، و1813 مليار دج خصصت لتسديد الدين العام اتجاه المؤسسات العمومية سوناطراك وسونلغاز، 500 مليار دج خصصت لصندوق التقاعد لتمويل دينه اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي، و1773.2 مليار دج خصصت للصندوق الوطني للاستثمار.¹

من خلال ما سبق يتضح بان اليات تمويل عجز الموازنة العامة المعتمدة من طرف الجزائر ساهمت في تخفيض العجز الى انها تؤثر على الاقتصاد الجزائري في بعض الأحيان سلباً، فصندوق ضبط الإيرادات و على الرغم من ايجابياته المتمثلة في توفير التمويل اللازم وتخفيف الحاجة الى الاستدانة الى ان الاحتفاظ بالأموال كسيولة نقدية يعرضها لتدهور قيمتها المالية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم فمن الاحسن تعديل نظام سير هذا الصندوق واستثمار جزء من امواله ليدر عائدات مستمرة مستقبلاً و ان لا تقتصر موارده على قطاع المحروقات فقط، كذلك ان لا تكون مساهمته تمويل عجز الموازنة العامة فقط،

يعتبر ترشيد النفقات العامة التي اتخذتها الجزائر في مواجهة عجز الموازنة العامة بعد تراجع أسعار البترول إجراءات ناجحة على المدى القصير، بحيث يمكن ان تؤثر على المجتمع مع مرور الوقت بحيث تزداد نسبة البطالة مع إمكانية ارتفاع معدل الفقر، كذلك انعدام الاستثمار وتأخير المشاريع الاستثمارية الذي ينتج عنه حالة ركود في الاقتصاد.

اما فيما يخص تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري فلديه تأثير سلبي على الاقتصاد أهمها التضخم، حيث ترتفع الأسعار وتدهور المستوى المعيشي وتصبح الواردات أكثر تكلفة وفي حالة انعدام البديل المحلي او عدم تشجيع الإنتاج المحلي فالقدرة الشرائية تضعف بشدة، إذا هذه الخطوة تعتبر حل قصير الاجل لا يمكن الاعتماد عليه ومن الأفضل عدم اللجوء اليه.

ننقل الى التمويل الغير تقليدي الذي يعتبر من أسوأ الاليات المعتمدة في تمويل عجز الموازنة، بحيث يساهم في رفع التضخم بدرجات كبيرة وارتفاع الكتلة النقدية المتداولة ما يؤدي الى تدهور الدينار الجزائري الذي بدوره يؤدي الي تدهر المستوى المعيشي، وهذا ما حدث مما اضطر الدولة الى تجميد عملية الإصدار النقدي لأنها لم تحقق النتائج المراد منها.

وأخيرا التمويل عن طريق الدين الداخلي يعتبر الأقل ضرار بحيث يمكنك من تفادي الديون الخارجية وليس له تأثير على معدل التضخم، بحيث يعتبر الدين الداخلي وصندوق ضبط الإيرادات من أحسن الاليات التي اعتمدتها الدولة وبصفة اقل سياسة ترشيد النفقات نظرا لأنها كانت سياسة تقشفية أكثر منها سياسة ترشيدية.

¹تقارير بنك الجزائر 2017-2018-2019

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تطور عجز الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2010-2022، حيث كانت من أهم أسبابه تراجع الإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار المحروقات إذ أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات بحيث لا يوجد تنوع في إيرادات الاقتصاد الجزائري، وكذلك ارتفاع نفقات التشغيل بصفة كبيرة ساهمت في استمرار عجز الموازنة إذ أن الموازنة العامة لم تشهد فائض طيلة فترة الدراسة، كما تطرقنا إلى الإجراءات وطرق تمويل العجز التي اعتمدتها الدولة خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات كأهم مصدر، يتبعه الدين الداخلي والتمويل الغير تقليدي، بالإضافة إلى تخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مع ترشيد النفقات، حيث اتسمت بعض هذه الإجراءات بالتأثير على معدل التضخم والتي أدت إلى ارتفاعه، بقيت الموازنة العامة تعاني من العجز على الرغم من انخفاضه بصفة ملحوظة بعد تطبيق مجموعة الإجراءات التي ذكرناها سابقا.

خاتمة:

تعكس دراسة عجز الموازنة العامة في الجزائر من سنة 2010 إلى 2022 تحديات مالية واقتصادية جسيمة تواجهها البلاد. شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات، حيث لعبت تقلبات أسعار النفط دورا حاسما في تذبذب الإيرادات الحكومية. على الرغم من الجهود المبذولة لترشيد النفقات وتحسين استغلال الموارد، بما في ذلك التدابير المالية والجبائية، إلا أن العجز المالي استمر في النمو، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى عدة وسائل لتمويل هذا العجز، مثل التمويل غير التقليدي والاقتراض الداخلي، بالإضافة إلى استخدام احتياطات الصرف الأجنبي. إن التجربة الجزائرية في هذه الفترة تبرز أهمية تبني استراتيجيات مالية مستدامة ومتنوعة، تقلل الاعتماد على الموارد النفطية وتدفع نحو تنويع الاقتصاد. إن تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي وتحسين كفاءة النفقات الحكومية يمكن أن يساهم في تحقيق توازن أفضل في الموازنة العامة. كما أن استقرار السياسات المالية والاقتصادية وتطوير نظام محاسبي شفاف وفعال يعد أمرا حيويا لضمان إدارة مالية أكثر كفاءة واستدامة. في النهاية، يتطلب مواجهة عجز الموازنة في الجزائر تضافر الجهود على جميع المستويات الحكومية، وتبني سياسات اقتصادية وإصلاحات جذرية تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق استدامة مالية على المدى الطويل.

من خلال ما سبق تم التوصل الى مجموعة من النتائج منها ما تعلق بنتائج الدراسة النظرية ومنها ما تعلق بالدراسة التطبيقية، مع ذكر بعض التوصيات التي قد تساعد في معالجة هذه الإشكالية.

أولاً: النتائج

الفرضية الأولى: والتي تنص على ان زيادة النفقات من اهم مسببات العجز

شهدت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية في إطار برنامجها التنموي وباختلاف المخططات والبرامج، بالإضافة إلى زيادة الدعم على عديد الخدمات والسلع واستحداث منحة البطالة وغيرها، كل هذا ساهم في تعميق عجز الموازنة العامة في الجزائر، فعجز الموازنة غلب عليه طابع زيادة الانفاق عام بعد عام، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى

الفرضية الثانية: والتي نصت على ان اعتماد الجزائر على المحروقات كإيراد رئيسي وعدم تنويع مصادر الإيرادات من اهم أسباب العجز

الاعتماد الكبير للجزائر على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. عندما تنخفض أسعار النفط، تتراجع الإيرادات الحكومية بشكل حاد، مما يؤدي إلى عجز مالي كبير، وهذا ما تبين من خلال الدراسة التحليلية إذ أن إيرادات المحروقات كلما تراجعت أسعارها في السوق العالمية شهدت الجزائر ارتفاع في العجز، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية. تمثلت النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية فيما يلي:

- عجز الموازنة هو عبارة عن عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة؛
- يتطلب تمويل العجز دراسة دقيقة ومسبقة بحيث أن اليات التمويل المتعارف عليها لديها عدة تأثيرات سلبية، كالإصدار النقدي فهو يؤثر على مستوى العام للأسعار والاقتراض الخارجي يزيد من مديونية الدولة؛
- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أهم مصدر لتمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 بسبب تراجع أسعار البترول وارتفاع قيمة العجز، أين تم الاعتماد عليه بصفة كبيرة كما تراجعت موارده بصفة كبيرة؛
- قامت الدولة الجزائرية باتخاذ إجراءات وتدابير لترشيد الإنفاق الحكومي بدءاً من عام 2016، نظراً لتراجع مداخيل الجباية البترولية. هدفت هذه الإجراءات إلى تقليص الفرق بين الإيرادات العامة المتراجعة والنفقات العامة المتزايدة. كما لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري كوسيلة لزيادة حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار، مما ساعد في الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية؛
- ساهم التهرب الضريبي في زيادة العجز في الموازنة العامة حيث أن قيمة التهرب الضريبي كانت كبيرة لتحديث فائض في الموازنة أو على الأقل تخفيض هذا العجز المستمر، فعملية التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيف وليست فعالة مطلقاً؛
- التجاء الجزائر إلى نظام محاسبي وموازناتي جديد واعتماد موازنة البرامج والأداء من شأنه أن يساهم في التحكم في النفقات على الرغم أن الاعتماد على هذا النظام مزال في بدايته وستواجهه عدة تحديات؛

ثانياً: التوصيات

- التحول نحو الاستخدام الأمثل والترشيد الفعال للموارد المالية، وتقليل الإنفاق الحكومي بشكل جاد، مع التركيز على مكافحة الفساد والتبذير؛

- العمل على تعزيز الإصلاح الاقتصادي في الجزائر من خلال تنويع مصادر الدخل، مع التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية كأولوية استراتيجية. يهدف هذا التوجه إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يحقق قيمة مضافة ويتكامل مع الاقتصاد العالمي، ويوفر فرصا عالية القيمة لجميع المواطنين والمقيمين على حد سواء؛
- تحسين النظام الضريبي من خلال توسيع قاعدة الضرائب وتعزيز كفاءة جمعها، ومحاربة التهرب الضريبي نظرا لتأثيره الكبير في عجز الموازنة ويمكن القيام بهذا عن طريق رقمنة القطاع الضريبي، وتقديم حوافز ضريبية للاستثمار في القطاعات غير النفطية؛
- تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي عن طريق توفير بيئة استثمارية مساعدة، هذا يساعد في نمو الإيرادات وتنويعها؛
- تخفيض الواردات لتشجيع البديل المحلي والمحافظة على احتياط الصرف الأجنبي.
- ضرورة البحث عن موارد مالية مختلفة ومتنوعة بعيدا عن المحروقات والاقتراض، في سبيل مواجهة العجز حتى لا يزيد الوضع تفاقمًا.

ثالثا: آفاق البحث

في ضوء أهداف البحث الحالي والنتائج التي توصلنا إليها، واستكمالا لها يمكننا اقتراح البحوث المستقبلية التالية:

- تقييم جهود الحكومة في تعزيز الحكم الرشيد والإصلاحات الاقتصادية لتحسين غزارة الموارد المالية؛
- تحليل أسباب العجز مثل التبعات الاقتصادية لتراجع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الحكومي؛
- الاستدامة المالية في الجزائر بين الضرورة والتحديات؛
- دراسة تأثيرات انخفاض الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة.

قائمة المراجع:**أولاً: الكتب**

- 1- زينب حسن عوض الله، "مبادئ المالية"، دار الجامعية، لبنان، 1994
- 2- محمد الصغير بعلي، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
- 3- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في المالية العامة"، دار المناهج، الأردن، 2005
- 4- عادل احمد حشيش، "اساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1970
- 5- خديجة الاعسر، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب المصرية، 2016
- 6- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام، الدار الجامعية الجديدة، مصر، الإسكندرية، 2004
- 7- محمد شاكر عصفور

ثانياً: الأطروحات

- 1- خلود شردود، اثر عجز الموازنة على معدل التضخم-دراسة حالة الجزائر 1990-2022 أطروحة دكتوراه. معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي مرسللي عبد الله. تيبازة. 2024/2023
- 2- غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية، أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-2016-2017،
- 3- لحسن دردور، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014
- 4- صبرينة كمرودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-يسكرة، 2005-2006
- 5- شعيب يونس، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، سنة 2015-2016
- 6- حمو زعبي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، سنة 2016-2017
- 7- رياش مبروك، تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016

- 8- نسرين كزيز، دور ترشيد الانفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الازمات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة. 2019/2018
- 9- علوي شمس نريمان، إثر الإصلاحات الجبائية في تمويل عجز الموازنة العامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، يسكرة، 2021-2020
- 10- خلوفي سفيان، دور الصكوك الإسلامية كاداة حديثة لتمويل عجز الموازنة العامة، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد مهري، سنة 2019/2018
- 11- معمر شاوش سومية، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة-الصكوك الإسلامية نموذجاً-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي مرسلّي عبد الله تيبازة، 2023/2022
- 12- دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال 1994-2004، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2005-2004
- 13- شلال زهير، افاق أصلا نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، 2014
- 14- أحمد بيرش، الإتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحدياتها السياسية المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019

ثالثا: المجلات

- 1- خيرش فائزة -طرشي محمد مقال في موازنة البرامج والاداء كأسلوب العصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 15-18 -مجلة التكامل الاقتصادي -المجلد 08 -العدد 03، سبتمبر 2020
- 2- بن لحسن الهواري، منصوري مراد، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، التوجه نحو مقارنة البرامج الأهداف و الأداء في تخصيص الاعتمادات المالية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة وهران 2، المجلد 10، 2022
- 3- بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16
- 4- كزيز نسرين، مرغاد لخضر، اليات تمويل وعلاج الموازنة العامة للدولة في الجزائر دراسة تحليلية 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 47
- 5- عمالو عبد الجليل، مداحي عثمان، اليات تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الموازناتي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة البليدة 2، مجلد 12، العدد 01

- 6- فتيحة بوغصاف، خيرة مجدوب، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات للميزانية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، سنة 2022
- 7- زروق بن عزوز، زروق محمد، سي محمد عبد الوهاب، عصرنة الإصلاح الموازناتي في الجزائر وفق القانون العضوي 15-18، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 02، 2023
- 8- توفوتي رضوان، براق محمد، دراسة تحليلية للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في الجزائر، دفاتر البحوث العلمية، مجلد 11، ال عدد 01، 2023
- 9- صادفي جمال، افاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 09، عدد 01، أكتوبر 2023
- 10- قروود علي، كزيز نسرين، اليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والغير تقليدي حالة الجزائر 2007/2017، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، سبتمبر 2018

رابعاً: القوانين

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بدون وزارة قانون رقم 84/17 المؤرخ في 08 شوال 1440 هـ الموافق لـ 07 يوليو 1984 بقوانين المالية
- 2- قانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018

خامساً: التقارير

- 1- تقارير بنك الجزائر من سنة 2010 الى 2022

سادساً: المواقع الالكترونية

- 1- « DGB – Direction Générale du Budget - فهم ميزانية الدولة (mfdgb.gov.dz) »
- 2- <http://dgpp.mf.gov.dz/>
- 3- <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>
- 4- <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>